الهمزة واستعمالاتها في الدرس اللغوي

تأليف:

الدكتور/ إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

جامعة الملك سعود – سابقا

1441هـ - 2020م

طبعة خاصة بالمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن سلك طريقه واتبع هداه ، أفضل سلام وأتم صلاة، وبعد:

لقد شغلت الهمزة حيزا كبيرا من التفكير اللغوي العربي، لم تشغله غيرها من الحروف والأدوات العربية، ودار حولها خلاف كبير بين النحويين والقراء، وتعددت استعمالاتها ودلالاتها، كما تعددت صورها التي وردت عليها، فطورا تكون أصلية، وآخر تكون زائدة، واستعملت محققة مرة، وبالتسهيل مرة أخرى، وتجاوز العرب فيها فحذفوها أحيانا، وأبدلوها من غيرها أحيانا أخرى، كما وردت مفردة، واستعملت مركبة مع غيرها من الحروف والأدوات، ودلت على العديد من المعاني والوظائف النحوية في حال إفرادها أو تركبها؛ بل تعدد رسمها الإملائي حسب الموضع الذي ترد فيه في بنية الكلمة العربية متقدمة ومتوسطة ومتأخرة.

كما نالت الهمزة جانبًا كبيرًا من اهتمام النحويين والصرفيين والقراء على حدٍّ سواء وعلى مر العصور– قديما وحديثا–، فبحثوا أصلها واستعمالاتها، ودرسوا صفاتها ومخرجها، وأفردوا لها أبوابا وفصولا خاصة في مؤلفاتهم النحوية والصرفية، على نحو ما فعل ابن هشام في المغني، ونظرا لهذا الدور الذي شغلته الهمزة في الدرس اللغوي، وما تتميز به من خصائص فقد عقدت العزم على كتابة هذه السطور لبحثها، وبيان بعض المشكلات التي تدور حولها، واختلافات النحويين فيها.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه إلى جانب ذلك كله، الرغبة في تقديم صورة متكاملة لهذا الحرف الذي شغل حيزا كبيرا من تفكير اللغويين، وكثر الخلاف النحوي الذي دار حوله.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة جادة للمِّ شتات ما تفرق من بحوث وآراء حول الهمزة في عمل واحد، وتقديم صورة واضحة لما دار حولها من خلاف.

فعلى الرغم مما قدم من دراسات حول الهمزة قديما وحديثا، إلا أن هذه الدراسات كان يغلب عليها في كثير من الأحيان القصور، حيث كانت تتناول بعض أوجه الاستعمال اللغوي دون الأخرى، ومن ثم فلم تقدم صورة متكاملة للهمزة واستعمالاتها في اللغة على مستويات الدرس اللغوي المختلفة، صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا، حيث اقتصر بعضها على بيان الوظيفة النحوية، والبعض الآخر على

الخصائص الصوتية، وركز بعضها على الرسم الإملائي، والبعض الآخر انصب اهتمامه على الجانب الصرفي فتناول إعلالها وإبدالها، وزيادتها وحذفها، وبساطتها وتركيبها... ونحو ذلك.

وقد قسمت مادة هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة اشتملت على أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وقائمة تفصيلية بالمصادر والمراجع التي استخدمت في تكوين مادة البحث العلمية.

وقد آثرت جمع ما يتعلق بالدرسين الصوتي والصرفي في المبحث الأول، كما جمعت ما يتعلق بالدرسين النحوي والدلالي في المبحث الثاني، وذلك لتشابه الحديث وتكراره فيهما أولا، ولتعلق كل منهما بالآخر ثانيا، وحتى لا تطول الدراسة ثالثا، وجعلت ميدان البحث التراث اللغوي العربي.

والله تعالى أسأل أن يجعل في هذا العمل النفع والفائدة وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد:

الهمزة بين القدماء والمحدثين

أولا: الهمزة عند اللغويين القدماء:

توصف الهمزة بأنها من الحروف الشديدة، وقد لمس ذلك علماء اللغة القدامى والمحدثون[1]، فقالوا: " إنها نبرة تخرج من أقصى الحلق، وتفتقر في تحقيقها إلى شيء من الجهد[2]، ولهذا ثقل عليهم نطقه"[3].

ويكاد يتفق اللغويون القدامى على أن الهمزة حرف شديد مجهور، يخرج من أول مخارج الحل (من آخر الحلق) مما يلي الصدر[4]. فقد نقل ابن منظور عن الخليل قوله: "الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رفه عن الهمز، كان نفسًا يحول إلى مخرج الهاء، فلذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة نحو أراق وهراق...."[5].

وفي اللسان أيضا: "هت الهمزة هتَّهَا هتًّا: تكلم بِها، وسماها ابن الجزري الحرف المهتوف، حيث قال: "سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوع، فتحتاج إلى ظهور قوي شديد، والهتف: الصوت، يقال : هتف به إذا صوت، وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي، لأن الجرس الصوت الشديد، والهتف: الصوت الشديد" [6].

وقال صاحب الشافية: "اعلم أن الهمزة لما كانت أثقل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بِها، فخففها قوم...."[7].

ثانيا: الهمزة عند اللغويين المحدثين:

يرى علماء الأصوات المحدثون أن مخرج الهمزة هو فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تنفتح فجأة فتصدر الهمزة المحققة[8].

([1]) الكتاب، لسيبويه: 433/4، مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، ص: 97، الأصوات اللغوية: 91، علم اللغة، لكمال بشر، ص: 112، دراسة الصوت اللغوي، ص: 274.

([2]) الكتاب: 433/4.

([3]) المفصل، للزمخشري: 134/10

([4]) الكتاب: 434/4

([5]) لسان العرب، لابن منظور: 103/2 مادة (هتت). وانظر: معجم العين المنسوب للخليل ابن أحمد (حرف الهمزة).

([6]) التمهيد: 109

([7]) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي: 31/3

([8]) الأصوات اللغوية، ص: 91، وفي اللهجات العربية، لإبراهيم أنيس، ص: 67 وما بعدها.

ويختلف المحدثون عن القدامى في أنهم يرون أن الهمزة صوت غير مجهور، فهي عندهم مهموسة[1]، وهذا ما أكدته التجارب المعملية ، وهو ما عليه علماء اللغة الغربيون، وإن اختلفت تعبيراتهم في وصفه .

ويمكن إرجاع الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في وصف الهمزة إلى أن المتقدمين قيَّدوا الوصف بالجهر والهمس بجري النفس، دون ذكر الوترين الصوتيين اللذين يحدثان الأصوات، أما المتأخرون فيقيدون ذلك باهتزاز الوترين الصوتيين واسترخائهما، فما اهتز الوتران عند حدوثه من الأصوات وصف بالجهر، وما لم يهتز وصف بالهمس[2].

أما مخرج الهمزة عند المحدثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق موافقًا لما عليه علماء العرب الأقدمين، وعبر عنه بعضهم بأنه من المزمار نفسه، وذهب بعضهم إلى أنه من الحنجرة، وهي موضع انحباس النفس الذي يحدثها، إذ النفس منحبس بالوترين الصوتيين بقوة وحفز، ويساعد على الحفز وقوته مقاومة الحجاب الحاجز، وعضلات الصدر، وانغلاق الوترين ومنعهما للنفس المتردد بينهما وبين الصدر بعض الوقت، فإذا انفرج الوتران فجأة اندفع الهواء بالصوت، وسمع صوتها شديدًا قويًا [3].

ولذلك فعلماء الغرب المحدثون يسمونها الوقفة الحنجرية أعلى الحنجرة، والحلق عند القدامى يشمل الحنجرة، وعليه فلا خلاف بين القدامى والمحدثين في وصف مخرج الهمزة [4].

ومن خلال ما سبق يتبين أن علماء الصوتيات القدامى والمحدثون متفقون في وصف الهمزة بالشدة، ولكنهم مختلفون في مخرجها، لذا كان في النطق بها مشقة وكلفة[5]، الأمر الذي دفع القبائل العربية- تبعا لتتباين بيئاتها- أن تنتهج طرائق مختلفة في نطق هذا الحرف من تحقيق وتسهيل، أو جعله بمنزلة بين التحقيق والتسهيل (بين بين)، أو التصرف فيها بإثباتها أو حذفها، أو إبدالا من غيرها.

ويمكن القول أن الهمزة قد وردت في الدرس اللغوي على صور شتى، واختلف نظرة اللغويين لها حسب وجهة النظر من دراستها، ففي الدرس الصوتي جاءت محققة ومسهلة، وبين بين، وعلى المستوى الصرفي، جاءت أصلية وزائدة، ومبدلة ومبدل منها، ومثبتة ومحذوفة، ومفردة ومركبة، وعلى مستوى الرسم الإملائي اختلف رسمها تبعا لموقعها في بنية الكلمة، حيث جاءت متقدمة ومتوسطة

---

(1) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 230، وفي صوتيات اللغة العربية، ص: 65.

(2) في صوتيات العربية، ص: 65، وإبدال الحروف في اللهجات العربية، ص: 98-102.

(3) السابق: 82.

(4) انظر: الهمزة بين القراء والنحاة، أكرم حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ، ج13/ العدد الثاني، ص: (25-23) يونيو 2005م.

(5) إبراز المعاني، ص: 94.

ومتأخرة، وتبعا للحركة التي تحملها وحركة ما قبلها من حروف كان يتحدد رسمها الإملائي، وعلى مستوى الدرس النحوي جاءت مفردة ومركبة مع غيرها، وتعددت معانيها بين الاستفهام، والنداء، والتسوية،.... وغير ذلك.

وفي المباحث التالية نتناول بعض هذه الحالات، ونبين أراء النحويين والقراء فيها، وما استخدمته العرب ونطقت به، وذلك وفقا لما جاء ونقل عنهم في التراث اللغوي الذي بين أيدينا.

المبحث الأول:

استعمالات الهمزة في الدرس الصوتي والصرفي

سبق القول أن الهمزة حرف بعيد المخرج؛ والإجماع منعقد عند العلماء القدامى والمحدثين على ثقله[1]، ولذلك فإن العرب غيرته وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محققًا، ومخففًا، ومبدلا بغيره، وملقى حركته على ما قبله، ومحذوفًا، ومسهلا بين حركته والحرف الذي منه حركته[2] ، ويمكن تلخيص الأحوال التي تعتري الهمزة في حالتين اثنتين، هما:

الحالة الأولى: التحقيق:

وهو إخراج الهمزة بكل صفاتها من مخرجها من أقصى الحلق أينما وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورْتها همزة أخرى، في كلمة واحدة أم في كلمتين متجاورتين[3].

الحالة الثانية: التسهيل:

وله معنيان:

- الأول: مطلق التغيير، فيشمل الحذف والإبدال والتسهيل بين بين.
- والثاني: التسهيل بين بين.

وفيما يلي توضيح المقصود بالتسهيل وصوره:

يقصد بالتسهيل التخفيف، أي تخفيف النطق بالهمزة، ومن صوره ما يلي:

1- التسهيل بالحذف:

هو أن تسقط الهمزة تمامًا، ويكون ذلك في الهمزات المتطرفة- لا سيما في الوقف، أو عند التقاء همزتين من كلمتين، نحو (هؤلاءِ إن) و(جاء أَجلهم) فإن أبا عمرو بن العلاء يسقط الأولى منهما: (هؤلا إن) و(جا أجلهم).

2- التسهيل بالإبدال:

(1) الكتاب: 548/3، وسر الصناعة: 71/1.

(2) الرعاية: 95.

(3) النطق بالقرآن: 189/1.

وهو أن تجعل مكان الهمزة واوًا أو ياء أو ألفًا، وذلك يعتري الهمزة سواء كانت مفردة أو ثانية. والمفردة يمكن أن تكون فاءً للكلمة أو عينًا أو لامًا، وقد جاء عن السوسي الإبدال في هذه الأحوال جميعًا، قال الشاطبي:

ويبدل للسوسي كلُّ ما سكَّن ** من الهمز مدا غير مجزوم أهملا[1].

وعليه (فالمؤمن) تصبح بالإبدال (المومن)، و(البأس) تصبح (الباس)، و(جئت) تصبح (جيت).

أما الهمزة الواقعة ثانية في نحو:(أأنت) فبالإبدال تصبح الهمزة الثانية ألفًا خالصة (أانت) وتحول إلى (آنت)، وفي نحو (أؤلقي) تصبح الهمزة الثانية واوًا خالصة (أولقي)، وفي نحو (أئنا) تصبح الهمزة الثانية ياء خالصة (أينا).

3- التسهيل بين بين:

معناه: أن ينطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو، وربما عبر عنه بعضهم بالتليين، وقد مثل لذلك الأهوازي في وجيزه[2]، والخوارزمي في تخميره[3].

ويرى بعض المعاصرين أنه ليس من الصواب أن يقال: هذه همزة مسهلة، أو هذه بين بين، أو هذه همزة مقلوبة، معللا ذلك بأنه لا وجود للهمزة في هذه الحالات؛ لأن وضع الحنجرة لدى النطق بهذه الحالات يتغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة[4]، وأرى أنه لا غضاضة في التسمية، فإن وصفهم الهمزة بأنَّها مسهلة مثلا خروج بها عن الهمزة الأصلية[5].

ولا خلاف بين القراء والنحاة القدامى في أنه ينبغي ألا يتعسف في إخراجها، بل يجب أن تخرج بلطافة ورفق، وقد حذر ابن الجزري من أن ينطق بها القارئ كالمتهوع، وبخاصة إذا وليها مجانس أو مقارب نحو: أعوذ، وأحطت، واهدنا[6]، ومن هنا فقد نقل بعضهم عن شعبة راوي عاصم قوله:" كان إمامنا يهمز (مؤصدة) فأشتهي أن أسدَّ أذني إذا سمعته يهمزها "[7].

---

(1) الوافي في شرح الشاطبية: 60-61.

(2) الوجيز: 91-93.

(3) التخمير: 263/4.

(4) أثر القراءات في الأصوات: 168.

(5) انظر: الهمزة بين القراء والنحاة، أكرم حمدان: 23 -52.

(6) النشر: 216/1.

(7) الجامع لأحكام القرآن: 48/20.

وفيما يلي تفصيل القول في الاستعمال العربي للهمزة بين التحقيق والتسهيل، وآراء النحويين في ذلك:

وقفة مع الهمزة بين التحقيق والتسهيل:

سبق القول أن القبائل العربية كان لها في نطق الهمزة مذهبان: الأول التحقيق، وهو لغة التميميين، والثاني التسهيل وهو لغة الحجازيين. فقد نقل ابن بمنظور عن أبي زيد قوله: " أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقد وقف عليه عيسى بن عمر فقال: ما أخذ من قول تميم إلا النبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"[1]. والمقصود بالنبر هو نطق الهمزة، أي تحقيقها[2].

كما حدد ابن يعيش التحقيق (النبر) والتخفيف (التسهيل) فذكر أن التميميين والقيسيين هم أصحاب التحقيق، في حين يجنح القرشيون وأكثر الحجازيين إلى تسهيلها[3].

وقد تكون الهمزة مفردة، أو مجتمعة مع غيرها، وفي هذه الحالة تكون الهمزتان إما في لفظة واحدة أو في لفظتين متجاورتين. وتكاد تتفق كتب القراءات على تقسيم حالات الهمزة ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: الهمزة المفردة:

والهمزة المفردة قد تكون في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها على النحو التالي:

أولا: الهمزة التي تأتي في أول الكلمة:

وتكون نوعان:

أ- همزة القطع:

وهي الهمزة التي تكتب وتلفظ، وتكون مفتوحة نحو (أَخذ)، ومضمومة نحو (أُسارى) ومكسورة نحو (إذ)، وهذه الهمزة تُحقق على الإطلاق، أي تُخرج من مخرجها بلا خلاف بين القراء والنحويين في ذلك.

ب- همزة الوصل:

(1) اللسان: 22/1.

(2) اللسان، مادة نبر.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش: 107/9.

وهي الهمزة التي تسقط في درج الكلام، وتحقق لدى الابتداء بها، وتستخدم توصلا للنطق بالساكن بعدها.

ثانيا: الهمزة التي تأتي في وسط الكلمة:

وهذه الهمزة قد تكون فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها، على النحو التالي:

أ-فالهمزة التي هي فاء الكلمة: نحو التي في كلمة (يؤمنون) إذ إنها من الفعل (آمن).

ب- والهمزة التي هي عين الكلمة: نحو (بئس).

ج-والهمزة التي هي لام الكلمة: نحو (منسأته).

ولعلماء اللغة والقراء مذاهب شتى في النطق بهذه الهمزات، تتوزع بين التحقيق، والإبدال، والتسهيل، وذلك على خلاف بينهم في كيفيته، فقد نقل عن أبي زيد أن التميميين كانوا ينبرون، ويؤكد كلامه نصوص أخرى كثيرة عرضت لألفاظ مفردة، منها ما ذكره يونس من أن الحجازيين يقولون (جونة) بلا همز، وبني تميم تهمز فتقول (جؤنة) [1].

ونقل أبو عمرو بن العلاء أن أهل الحجاز لا ينبرون (رؤيا)، والتميميُّون يحققونها[2].

كما ورد عن أبي جعفر النحاس قوله: "لغة الحجازيين (جبريل)، ولغة التميميين (جبرائيل) [3].

وإذا كانت رواية أبي زيد وغيرها من الروايات لم تعين موضعا محددا للهمزة التي يلحقها التحقيق، والأخرى التي يلحقها التسهيل، فلم تميِّز بين الهمزة في أول اللفظة أو في وسطها أو في آخرها، إلا أننا نلحظ أن التخفيف يشق الإتيان به في أول اللفظة، ما لم تكن متصلة بلفظة أخرى سابقة، وقد نبه سيبويه على ذلك بقوله: "ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة"[4].

وإذا كان نهج الحجازيين تسهيل (تخفيف) الهمزة، والتميميين نبرها (تحقيقها)، فقد نسب إلى التميميين أنهم كانوا يسهلون (النبي)، و(الذرية)، و(الخابية)، و(عظاية)، و(البرية) في مقابل أن غيرهم من المسهلين كانوا يحققونها، وتفصيل ذلك:

أن القبائل العربية قد خالفت مذهبها في النبر والتسهيل في أربعة ألفاظ هي: (النبي)، و(البرية)، و(الذرية)، و(الخابية)، حيث خففها المحققون، وحققها المسهلون، ولم ينبروا سواها، نقل ذلك الجوهري عن سيبويه حيث قال: "ليس أحد في مكة إلا ويقول: تنبأ مسيلمة، بالهمز، وتميم تركوا الهمز في النبي،

([1]) المزهر، للسيوطي، ج461/1.

([2]) السابق، ص: ج263/1.

([3]) إعراب القرآن، ج 226/1

([4]) الكتاب: 545/3.

كما تركوه في الذرية والبرية والخابية، إلا أهل مكة يهمزون هذه الأحرف، ولا يهمزون في غيرها، ويخالفون العرب في ذلك"[1].

كما نقل ابن السكيت عن يونس أنه قال بمثل هذا الرأي[2].

وإذا ما عدنا إلى كتاب سيبويه لتحقيق ما عزي إليه نجده يقول: " وقالوا نبي وبرية، فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوها يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة، وذلك قليل رديء"[3].

وقد استردأ سيبويه الهمز في بعض الكلمات ، نحو استردائه كلمة (بريئة)، و(النبيء) ومشتقاتها في قراءة نافع[4] . وقد حاول الرضي في شرح الشافية أن يسوغ ما وقع فيه سيبويه من وصف هذه القراءة بالرداءة بأنه" لعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم"[5].

أما أبو علي الفارسي فيرى أن سيبويه إنما استردأ ذلك؛ لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز، وذلك كالأصل المرفوض، فردأ عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تركه سائرهم، لا لأن النبي الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عضة، وسَنة "[6].

ونحن لا ننفي هذا الاحتمال الذي افترضه الرضي، ولا سيما أن عصر سيبويه لم يشهد الفصل بين المتواتر من القراءات وغير المتواتر، إلا أننا نميل إلى اعتبار تفسير الفارسي للمسألة، ونقول به، وعليه نحمل ما وقع في كتاب سيبويه من وصف بعض القراءات بالقلة أو بالرداءة، وقد مضى أن وصف لغة ما بالرداءة لا يقتضي عدم صحتها، ونكرر مرة أخرى بأن اللغة القليلة لا ترد باللغة المشتهرة، والمتكلم بها لا يكون مخطئًا لكلام العرب، ولكنه مخطئ لأجود اللغتين، والقرآن الكريم نزل بلغات العرب صحيحها وشاذها [7].

على أن من الجدير ملاحظته أن الفارسي لم يكن مطردًا في مسألة تحقيق الهمز من النبي؛ ففيما يرى في الحجة أن من حقق الهمز من النبي لم يكن كمنِ استعمل (ودع) فعلا ماضيًا من (يدع)، أعني ما

---

(1) الصحاح، مادة نبأ : 74/1-85. وانظر الكتاب: 545/3 وما بعدها.
(2) إصلاح المنطق، ص: 179.
(3) الكتاب: 555/3.
(4) الكتاب: 555/3.
(5) شرح الشافية: 32/3.
(6) الحجة للفارسي: 91/2.
(7) انظر: الهمزة بين القراء والنحاة: 25-28.

رفض استعماله واطُّرح، لأن النبي أصله الهمز[1]، فإننا نجده في التعليقة يعلل وصف سيبويه همز (النبي) بالرداءة بأنه مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، ويرى هنا أن رداءة هذا كرداءة (ودع) في ماضي يدع[2].

ولعل الذي دعا بعضهم إلى استبعاد قراءة نافع بِهمز (النبيء) أن نافعًا حجازي، والحجاز تميل إلى التخفيف كما قررنا من قبل، وعليه فقد أثارت قراءته بالهمز في هذه الكلمة خلافًا بين النحاة والقراء أيضا.

وقد حاول أحد المحدثين تفسير ما وقع من تحقيق الهمز في قراءة نافع وغيره ممن هم من أهل التخفيف، ولكن الاضطراب في هذه المحاولة كان واضحا؛ فهو تارة يقول بأن الهمز قد ملك على الناس شعورهم، وبذلك فسر همز (النبيين)، و(النبيون)، و(النبوة)، و(النبي) في قراءة نافع الذي هو من بيئة حجازية لا تهمز[3]، وطورًا يرى أن الهمز وإن كان من صفة تميم، إلا أنه اقتحم اللغة الفصحى وأصبح من مميزاتها وخصائصها"[4]، وعلى هذا فسر التزام ابن كثير، وهو القارئ المكي، تحقيق الهمزة، مع أنه في بيئة الحجاز التي تسهله.

ومن ثم يمكن القول أن سيبويه لم ينص إلا على كلمتي (نبيء) و(بريئة)، ومع هذا لم يمنع مجيء سواهما، كما إنه لم يقصر عزوهما على المكيين، بل نسبهما إلى أناس من الحجازيين المحققين. ويفهم أيضا من كلام سيبويه أن الحجازيين كانوا فئتين، فئة تحقق الهمز، وأخرى تسهله، فالذين همزوا (نبي) و(برية) كانوا من أهل التحقيق، وهذا يتفق مع قول سيبويه في موضع آخر، حيث قال: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم، وأهل الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف"[5].

كما نقل ابن السكيت عن يونس ابن حبيب قوله: " إن الحجازيين كانوا يهمزون تلك الكلمات الأربع"[6]. في حين ينقل ابن سيده عن يونس قوله: "إن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب

([1]) السابق: 91/2.

([2]) التعليقة: 56/4.

([3]) اللهجات العربية في التراث، لأحمد علم الدين الجندي: 319/1.

([4]) السابق: 324/1.

([5]) السابق: 553/3.

([6]) إصلاح المنطق، ص: 179.

يهمزون نبيء والبريئة، وذلك قليل في الكلام"[1]. فنراه قد نسب إلى يونس لفظين فقط وهما اللذان نص عليهما سيبويه، وليس بين أيدينا أثر ليونس يمكن الرجوع إليه للتحقق من رأيه في هذا الموضوع.

نخلص مما سبق إلى أن كلا من يونس وسيبويه قد اتفقا على تسهيل أهل التحقيق لفظي (النبي) و(البرية)، ونطقهما بعض أهل الحجاز بالهمز، واختلفا في أصحاب التحقيق.

وإذا ما نظرنا نظرة تاريخية في الصيغ التميمية نجدها المتطورة، ودليل ذلك أن ابن السكيت ذكر أن تلك الألفاظ الأربعة تحت عنوان "مما تركت العرب همزه وأصله الهمز"[2]، وينقل عن الفراء قوله بشأن لفظتي (برية) و(نبي): "فإن أخذت البرية من البري وهو التراب فأصلها غير الهمز، وكذلك النبي (صلى الله عليه وسلم)، هو من أنبأ عن الله عز وجل، فترك همزه، وإن أخذته من النبوة، وهو الارتفاع من الأرض ، أي: شرف على سائر الناس، فأصله غير الهمزة"[3].

أما (الذرية) فنجد أن من اللغويين من يقول أن أصلها (فُعْلِيَّة)، من ذرَّ الله الخلق، أي: فرقهم[4]، وهناك من يقول إنها من ذرأ الله الخلق، أي: خلقهم، وهي لغة في ذرى[5].

وإذا ما انتقلنا إلى اللفظة الرابعة وهي (الخابية) فسنجد أنهم يقولون أنها من خبأ وتركت العرب همزها[6].

مما سبق يتضح أنه لا يمكن أن نحكم بأصالة همز الكلمات الثلاث الأولى: (برية)، و(نبي)، و(ذرية)، أما (الخابية) فيمكن القول بحداثتها[7].

أما (ذوي) فقد نسب الأصمعي استعمالها بدون همز إلى النجديين، في مقابل نطقها بالهمز (ذأي) عند الحجازيين[8].

وقد ذهب بعض المحدثين إلى القول بقدم الصيغة النجدية وتطور الحجازية عنها، واستند في ذلك إلى أمرين:

-الأمر الأول:

---

(1) المخصص: 8/14.

(2) إصلاح المنطق، ص: 178.

(3) السابق، الصفحة نفسها.

(4) اللسان، مادة ذرأ.

(5) السابق، وانظر المخصص: 8/14.

(6) اللسان، مادة خبأ.

(7) لغة تميم، لضاحي عبد الباقي، ص: 306.

(8) الأمالي الشجرية، لابن الشجري: 215/1، 186/2.

أن لكل من المادتين (ذوي)، و(ذأي) معنى تام يختص بها، (فذوي) تدل على لبس هفوف[1]، أما (ذأي) فتدل على نوع من السير[2].

-الأمر الثاني:

أن التخفيف من (ذأي) إلى (ذوي) لا يتسق مع منهج العرب في تخفيف المهموز، إلا إذا كان شاذا؛ وذلك لأن تخفيف الهمزة في تلك اللفظة يكون بقلبها بين بين، لأنها مفتوحة وما قبلها مفتوح[3].

وعلى العكس من ذلك فإنه إذا كانت الصيغة الأصلية (ذوي) فيمكن أن تتطور إلى (ذأي)؛ وذلك لأن الواو تسقط وتبقى حركتها، ولما امتنع قيام الحركة بمفردها حدث قفل مقطعي وهو ما عبر عنه بالهمزة[4].

وإذا ما انتقلنا إلى لفظ (عظاية) فسنجد أن بني تميم يستعملون (عظاية) في مقابل نطق أهل العالية (عظاءة) [5]، وهذه الصيغة هي المتطورة عن الصيغة التميمية؛ وذلك لأنه لا يمكن إبدال (عظاءة) من (عظاية) لا العكس[6]. وبعد فتلك ست كلمات سهلها التميميُّون وحققها غيرهم.

ومما يرتبط بهذه المسألة وأود أن أعرض له في هذا المقام، التطور الذي حدث في الصيغة اللغوية لبعض تصاريف الفعل (رأى) -إذا كانت الرؤية بصرية-؛ وذلك لأنه قد تعددت مذاهب العرب بشأن تصريفه في الماضي، والمضارع، والأمر، بصوره المتباينة المجردة والمزيدة، وذلك على النحو التالي:

1- صيغة الماضي:

صيغة الماضي من هذا الفعل قد استعملتها جميع العرب بما فيهم أهل الحجاز الذين كان مذهبهم التسهيل مهموزة سواء كان هذا الفعل مجردا أو مزيدا، ولم يسهله إلا فئة قليلة من العرب، نقل ذلك اللحياني عن الكسائي، حيث قال: "اجتمعت العرب على همز ما كان من رأيت، واسترأيت، وارتأيت من رؤية العين، وبعضهم ترك الهمز وهو قليل"[7].

---

(1) مقاييس اللغة، مادة (ذوي): 363/2.

(2) السابق، مادة (ذأي): 369/2.

(3) الكتاب: 551/3-542.

(4) لغة تميم: 306-307.

(5) سام أبرص، أو دويبة على خلقتها أعظم منها شيئا، انظر اللسان مادة (عظى).

(6) لغة تميم: 307.

(7) المحكم: 146/20، والنص بدون نسبته للكسائي مع بعض الاختلاف في تهذيب اللغة: 319/15.

ولم أقف على أحد من اللغويين عين هؤلاء البعض الذين تركوا الهمز.

2-صيغة المضارع:

أما صيغة المضارع، فقد اتفق جميع العرب على ترك همزها، فقالوا: " أرى، ويري، وترى، ونرى..، باستثناء تيم الرباب الذين كانوا يحققونه[1]، فيقولون: نحن نرأى، وهو يرأى، وعلى لغتهم ورد قول الشاعر الأَعْلم بن جَرادَة السَّعْدي:

أَلَمْ تَرْأَ ما لاقَيْت والدَّهْرُ أَعْصُرٌ ** ومن يَتَمَلَّ الدَّهْرَ يَرْأَ ويَسْمَعِ[2]

وقول الآخر:

أرى عيني ما لم ترأياه *** كلانا عالم بالترهات[3].

وانفرد أبو حيان بأنه عزا إلى التميميين تحقيق هذه الصيغ فنقل عنهم أنهم كانوا يستعملون (ترأى)[4].

وردد هذه النسبة أحد الباحثين المحدثين ، وأرجع ذلك إلى اشتهار التميميين بالتحقيق، ولكن لما كان لهذا الفعل صفة خاصة كانت مجهولة عند من نسبه وحسب أنه مثل غيره من الألفاظ المهموزة فنسب تحقيقه إلى التميميين. كما قال باحتمال حدوث تصحيف في تيم لتكون تميم[5].

ولسيبويه نص صريح يعضد رأيه في عزو تسهيل مضارع هذا الفعل (رأى) إلى بني تميم جاء عند حديثه عما جاء على وزن (فَعَال) علما لمؤنث، فقال: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون فيه،ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى"[6].

3-صيغة الأمر:

أما صيغة الأمر، فقد كان للقبائل العربية في استخدامها مذهبان:

-المذهب الأول: ترك الهمزة:

وهذا نهج أهل الحجاز، فكانوا يقولون: (رِ) للمفرد، و(رِيْ) للمفردة المؤنثة، و(رِيا) للمثنى بنوعيه، و(رُوا) لجماعة الذكور، و(رِينَ) لجمع الإناث[7].

([1]) السابق، الصفحة نفسها، وانظر اللسان، مادة (رأى).

([2]) البيت في اللسان 293/14. قال ابن بري: ويروى ويَسْمَعُ بالرفع على الاستئناف، لأَن القصيدة مرفوعة وبعده:

بأَنَّ عَزِيزاً ظَلَّ يَرْمي بحوزه ** إليَّ وراءَ الحاجِزَينِ ويُفْزِعُ.

(3) البيت منسوب في اللسان 292/14 لسراقة البارقي، وهو شاعر أموي. وانظر: شرح الشافية: 322/4.

(4) البحر المحيط: 512/8.

([5]) لغة تميم، لضاحي عبد الباقي: 308-309.

([6]) الكتاب: 378/3.

([7]) المحكم: 146/2، وتهذيب اللغة: 319/15.

-الثاني: تحقيق الهمزة:

وهو مذهب التميميين، فكانوا يقولون مثلا: (ارأ)، و (ارأيا)[1].

القسم الثاني: الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة:

إذا التقت همزتان في كلمة واحدة، أولاهما متحركة والثانية ساكنة، فالقراء متفقون على إبدال الهمزة الثانية، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها على النحو التالي:

أ-تبدل ألفًا: إن كان ما قبلها مفتوحًا، نحو:

(آدم) فإن أصلها (أَأْدم)، و(آتى) فإن أصلها (أَأْتى).

ب-تبدل واوًا، إذا كان ما قبلها مضموما، نحو:

(أُوتي) فإن أصلها (أُؤْتِي)، و(أوذي)، فإن أصلها (أُؤذي).

ج-تبدل ياءً، إذا كان ما قبلها مكسورًا، نحو:

(إيمانًا) فإن أصلها (إِئْمانًا)، ولا نعلم خلافًا بين القراء والنحاة في هذه القاعدة.

أما إذا تحركت الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة معا فلهما خمسة أحوال:

1- إبدال الثانية وجوبا ياء أو واوا:

وهنا لا تقع الثانية لاما[2]، وفي هذه الحالة قد تكون مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة على النحو التالي:

أ- فإذا كانت مكسورة أبدلت ياء بقطع النظر عن حركة الأولى، نحو: (أَيِمَّة).

ب- وإذا كانت مضمومة نطقت واوا، فمضارع (يؤم) للمتكلم (أَؤُم)، و (أُؤم)، (إِؤم)[3].

ج- وإذا جاءت مفتوحة فإنها تبدل ياء إذا كانت بعد همزة مكسورة، نحو: (إِيم) من أَمَّ.

د- وإن جاءت بعد همزة مضمومة تبدل واوا، نحو: (أُوَم).

هـ- أما إن وقعت بعد همزة مفتوحة فقد اختلف فيها، فبعضهم يبدلها واوا عند غير المازني، نحو: (أَوَم)، من أَمَّ، وتبدل ياء عند المازني (أَيَمَّ) [4].

2- تحقيق الهمزتان المتحركتان[5]:

---

(1) السابق.

(2) تحرك الهمزتين مع كون الثانية لاما ضرب له العلماء أمثلة افتراضية مثل: ترأى على وزن جعفر، انظر الشافية:56/3.

(3) الشافية: 58/3.

(4) السابق: 55/3، والأشموني: 299/4.

(5) السابق: 58/3

نقل أبو زيد همزها عن بعض العرب، ولم يذكر أصحاب هذا الرأي، فقد سمع تحقيقهما من أحدهم في قوله: "اللهم اغفر لي خطائئ"[1].

كما وردتا محققتين في قول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ *** إليك ولا ما يحدث الله في غد[2].

3- تحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية:

فمنهم من يسهل الهمزة الثانية، نحو: (أيمة)، وهذا التسهيل شبيه بتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها، وهو غير همزة[3].

4- تحقيقهما وزيادة ألف بينهما:

فيقال: أائمة (آئمة) [4].

5- تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وزيادة ألف بينهما:

وذلك نحو: (أايمة) (آيمة) [5].

وقد قرأ القراء كلمة (أئمة) وفق المذاهب المختلفة التي نسبت للمحققين[6].

القسم الثالث: الهمزتان المجتمعتان في كلمتين متجاورتين:

أما إذا اجتمعت همزتان في لفظتين فلا تكون الثانية إلا متحركة، لأنها في أول اللفظة، أما الأولى فهي إما استفهامية أو غيرها.

أولا: إذا كانت الأولى استفهامية[7]:

وذلك نحو قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ] {البقرة:6} ، فللعرب في هذه الحالة أربعة مذاهب:

- الأول: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية[8].
- الثاني: تحقيقهما[1]. ولم أقف على أصحاب هذا المذهب.

---

(1) السابق: 56/3.

(2) البيت في الخصائص : 143/3، 6/2.وهو غير منسوب.

(3) الشافية: 58/3.

(4) السابق، الصفحة نفسها.

(5) السابق.

(6) إتحاف البشر، لابن الجزري، ص: 240.

(7) عد علماء القراءات هذا النوع من اللفظة الواحدة ذات الهمزتين، انظر السبعة: 126، والتيسير: 31، وإتحاف البشر: 44.

(8) المقتضب: 295/1، والحجة لأبي علي الفارسي 212/1، والبحر المحيط 47/1.

- الثالث: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وزيادة ألف بينهما[2]، ونسب إلى أهل الحجاز[3].

- الرابع: تحقيقهما وزيادة ألف بينهما[4]، وعزي هذا الاستعمال إلى التميميين[5]. وعلى هذه اللهجة جاء قول الشاعر:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ** وبين النقا: آأنت أَمْ أُمُّ سالم[6].

وإذا وقفنا على موقف القراء من الآية القرآنية التي سبق التمثيل بها من سورة البقرة، نجد أن الكسائي، وآخرين[7] قرأوها بتحقيق الهمزتين بينما قرأها ابن كثير وآخرون وفق المذهب الأول، أي بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وقرأها هشام وفقا لمذهب التميميين بتحقيقهما وزيادة ألف بينهما[8].

ثانيا: إذا كانت الأولى غير استفهامية:

فهي إما متحركة أو ساكنة، أما الثانية فلا تأتي إلا متحركة لأنها بداية كلمة كما سبق وقلنا، وتفصيل هذه المسألة على النحو التالي:

أ- فإذا كانت الهمزتان متحركتين:

فإن ذلك يأتي على وجهين:

- الوجه الأول: أن تكون الهمزتان متفقتين في الحركة:

وحركتهما في هذه الحالة يمكن أن تكون الفتحة، نحو: (شاء أَن) [الفرقان: 57]، ويمكن أن تكون الكسرة، نحو: (هؤلاءِ إن) [البقرة :31]، ويمكن أن تكون الضمة، نحو: (أولياء أُلئك) [الأحقاف:32].

- الوجه الثاني: أن تكون الهمزتان مختلفتين في الحركة:

وقد وقع منها في القرآن خمسة نماذج على النحو التالي:

(1)-مفتوحة يليها مكسورة، نحو: (شهداء إذا) [البقرة: 133].

(2)- مفتوحة يليها مضمومة، نحو: (جاء أُمة) [المؤمنون: 44].

---

(1) الحجة للفارسي: 204/1.

(2) السابق:212/1.

(3) الكتاب: 553/3، المفصل 118/9-120.

(4) السابق: 551/3، والمقتضب 299/1، والحجة 208/1.

(5) السابق:551/3، والمفصل 118/9-120، واللسان 11/1.

(6) البيت في المقتضب 163/1 لذي الرمة، المفصل 94/1، وله روايات أخرى جاء فيها: هيا ظبية، أيا ظبية، بدلا من يا ظبية.

(7) منهم ابن ذكوان وهشام، وعصام، وحمزة، وروح ، وخلف، والحسن، والأعمش.

(8) وهي قراءة ورش ورويس. انظر: إتحاف البشر: 128.

(3)- مضمومة يليها مفتوحة، نحو: (السفهاء ألا) [البقرة: 13].

(4)-مكسورة يليها مفتوحة، نحو(النساءِ أو) [البقرة: 235].

(5)-مضمومة يليها مكسورة، نحو: (يشاء إلى) [البقرة: 142].

وقد تنوع أداء القراء في هذه الأوضاع أيضًا، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فأتوا بها بين بين في النموذجين الأول والثاني، وقلبوها واوًا محضة في النموذج الثالث، وياء محضة في النموذج الرابع. وأما القسم الخامس، فقد اختلف فيه؛ فذهب جمهور القراء - القدماء منهم - إلى إبدال الثانية واوًا محضة مكسورة[1].

وأما جمهور القراء المتأخرين، ومعهم جماعة النحو كالخليل وسيبويه، فإنَّهم يجعلوَنها بين بين- أي بين الهمزة والياء- والمذهبان صحيحان، إلا أن الأول آثر في النقل، والثاني أوجه في القياس، وقرأ باقي القراء، وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح بتحقيق الهمزتين في جميع النماذج، وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل[2].

ب- أما إذا كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة:

وذلك نحو: (اقرئ أباك السلام) فقد كان للقبائل في نطقها طرائق مختلفة:

- الأولى: التسهيل: وقد عزي هذا النهج إلى أهل الحجاز، فهم يقولون (اقري أباك السلام).
- والثانية: تحقيق الأولى ونقل حركة الثانية المسهلة إليها، فيقال: اقرئَ باك السلام.
- والثالثة: إبدال الأولى حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، وتحقيق الثانية، فيقال: اقري أباك السلام.
- والرابعة: تحقيقهما جميعا.
- والخامسة: إدغام الأولى في الثانية، فيقال: اقر أَّباك السلام[3].

ولم أجد من يعزي هذه المذاهب إلى أصحابها.

ننتهي مما سبق إلى أنه عند اجتماع همزتين متجاورتين في اللفظة الواحدة أو في اللفظتين المتجاورتين فإن أهل الحجاز كانوا يسهلونهما إن كانت الأولى ساكنة، وإن كانتا متحركتين همزوا الأولى وسهلوا الثانية، وزادوا ألفا بينهما. بينما نطقها غيرهم بعدة أوجه تتلخص في تحقيقهما جميعا، أو تحقيق إحداهما وتسهيل الأخرى، وزيادة ألف بين المحققتين، أو بين المسهلة إحداهما. ولنا هنا وقفتان، الوقفة

---

(1) انظر: الهمزة بين القراء والنحاة، ص: 23-51.

(2) النطق بالقرآن: 226/1.

(3) الشافية: 66/3.

الأولى مع منهج العرب في الهمزتين المتجاورتين، والوقفة الثانية مع منهج النحويين والقراء فيهما، وهو ما سوف نتناوله في الصفحات التالية:

الوقفة الأولى

منهج العرب في الهمزتين المتجاورتين:

يمكن القول أن المحققين لجأوا فرارا من توالي حرفين متماثلين إلى طرق خمس، وهي: الحذف، والإبدال، والتخفيف، والتحقيق، والزيادة (زيادة ألف بين الهمزتين)، وفيما يلي بيان ذلك:

1-الحذف:

ويقصد به حذف إحدى الهمزتين، وقد يحل مكانها صوت آخر، أو دون إحلال، وقد رأينا فيما سبق أن حذف الهمزة دون إحلال صوت آخر مكانها يكون عند المحققين في اللفظتين المتجاورتين، إذا كانت الهمزتان متفقتين في الحركة كما في قوله تعالى: [فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا] {محمد:18} .

وقد تحذف الهمزة فيحل مكانها صوت آخر ، وذلك إذا اشتملت اللفظة على همزتين، الأولى متحركة والثانية ساكنة، نحو (آثر)، فالذي حدث هو أن الهمزة الثانية حذفت ومدت حركة الهمزة الأولى.

كما أنه إذا اجتمعت همزتان في لفظتين فإنه تحذف أولى المتفقتين، وتمد حركة الحرف السابق لها نحو ما جاء في قوله تعالى: [فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا] {محمد:18} .

إذن الحرف الذي يحل مكان الهمزة قد يكون حرف لين، أو يكون شبه حرف لين ويقصد به الواو والياء من حروف العلة، هو ما سوف نعرض له في الإبدال.

2-الإبدال:

عند توالي همزتين فإن الثانية منهما تبدل ياء أو واوا فرارا من اجتماع المثلين، حيث تبدل ياء مطلقا إذا كانت مكسورة، مهما كانت حركة الهمزة الأولى في اللفظة الواحدة، نحو (أيمة)، أو كانت مسبوقة بحرف ساكن في اللفظين.

وتبدل الهمزة الثانية المضمومة والمفتوحة ياء إذا كانت الأولى مكسورة، نحو (إيم)، أما إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة فتبدل واوا سواء كانت مسبوقة بضم أو فتح، نحو: (أوم)، كما تبدل واوا إذا كانت مفتوحة، وما قبلها مضموم[1]، نحو: أُوَيدم).

الإبدال لغير التخفيف:

(1) الشافية: 56/3.

يرى بعض الحرب إبدال الهمزة حرفا آخر لغير التخفيف، وعلى ذلك أبدلها بعضهم عينان وأبدلها آخرون هاء، في حين جنح غيرهم إلى إبدال الهمزة من بعض الحروف فمنهم من أبدل الهاء همزة، ومنهم من أبدل من النون همزة، وبعضهم أبدل الواو همزة.

أولا: إبدال الهمزة عينا (العنعنة):

أما إبدالها عينا فقد عزاه بعض اللغويين إلى بني تميم، وأطلق على هذا النوع من الإبدال (العنعنة).

وأول ما يخطر على الذهن هنا هو هل المقصود بالعنعنة نطق كل همزة عينا أو أن ذلك خاص بهمزة معينة؟ وهل هذه الظاهرة مقصورة على التميميين فقط، أم وجدت قبائل أخرى شاركتها فيها؟!.

أما عن تحديد المقصود بالعنعنة فقد نقل اللغويون إلينا عدة آراء:

-الرأي الأول: **يقصر وقوعها على (أَنَّ) المفتوحة الهمزة:**

وذلك سواء كانت ثقيلة أو خفيفة، فقد نقل صاحب التهذيب عن الفراء قوله: "لغة قريش ومن جاورهم (أنَّ)، وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف (أن) إذا كانت مفتوحة عينا، يقولون: أشهد عنَّك رسول الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف"[1].

ويحدد ابن فارس المقصود بالعنعنة فيقول: " أما العنعنة فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عينا"[2].

ومثل لذلك بأنَّ، وأنْ، وتابعه ابن يعيش، وابن هشام[3].

- الرأي الثاني: **يوسع نطاق العنعنة:**

فيجعلها مقصورة على كل همزة تبدأ بها الكلمة، وذلك نحو: (عسلم) في (أسلم)، و (عذن) في (أذن)، و (عنك) في (أنك). وقد نقل السيوطي هذا الرأي عن عن الفراء فقال: " قال الفراء: وخلت لغتهم (يعني قريشا) من مستبشع اللغات.... ومن ذلك العنعنة، وهي في كثير من العرب في لغة قس وتميم، وتجعل الهمزة المبدوء بها عينا فيقولون في أنك عنك، وفي أسلم عسلم، وفي إذن عذن"[4].

وقد ردد بعض المعاصرين قول الفراء كحفني ناصف، ومثل لذلك بـ (عنك، وعنت، وعذن)، في (إنك، وأنت، وإذن)[5].

---

(1) تهذيب اللغة للأزهري: ج 112/1. مادة (عنن).

(2) الصاحبي:54.

(3) شرح المفصل: 198/8، ومغني اللبيب: 222/1.

(4) الاقتراح: 98، 99، المزهر: 221/1، 222.

(5) مميزات اللغات: 11.

وبالنظر إلى النصين السابقين المنقولين عن الفراء نجد بينهما تناقضا واضحا في تحديد المقصود بالعنعنة، فالنص الأول يقصرها على أن المفتوحة الهمزة ثقيلة كانت أو خفيفة، بينما يوسعها النص الثاني فتشمل كل همزة مبدوء بها في أول اللفظة!.

وقد حاول بعض المحدثين تفسير هذا التناقض، حيث ذهب ضاحي عبد الباقي إلى احتمالين:

-الاحتمال الأول:

صحة نسبة النصين إلى الفراء، وأنه سجل كلا الرأيين في مؤلفين مختلفين وفي فترتين زمنيتين مختلفتين من حياته، فرجع في الثانية مصوبا ما دونه في المرة الأولى، وليس ثمة دليل على ترجيح أحدهما.

-الاحتمال الثاني:

أن يكون أحد الناقلين: الأزهري أو السيوطي لم يتحر الدقة في النقل، وفي هذه الحالة ربما يكون تحديد العنعنة الذي ورد في كتابي السيوطي (الاقتراح، والمزهر) هو للسيوطي نفسه ذكر بعد أن نقل كلام الفراء دون التنويه إلى نهاية كلامه، أما النص الذي نقله الأزهري فاحتمال الخطأ فيه أقل من الثاني[1].

- الرأي الثالث: قلب الهمزة عينا مطلقا:

حيث ذهب جمهرة من أهل اللغة إلى تعريف ظاهرة العنعنة بأنها قلب الهمزة عينا مطلقا، أي: دون النظر لهمزة معينة، ولكننا نراهم لا يلتزمون بمنهج في الاستدلال على رأيهم. ويمكن تقسيم أصحاب هذا الاتجاه إلى طائفتين:

- الطائفة الأولى: تكتفي بالاستدلال بشواهد تشتمل على (أن)، سواء كانت ثقيلة أو خفيفة فقط، وهو ما نجده عند الخليل في معجمه، حيث أورد قول شاعر بني تميم:

إن الفؤاد على الذلفاء قد كمدا** وحبها موشك عن يصدع الكبدا[2].

وعند أي حاتم السجستاني[3]، واتفق معه الأزهري[4]، والجوهري[5]، واجتمعوا على الاستدلال بقول الشاعر:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ** ماء الصبابة من عينيك مسجوم[1].

---

(1) لغة تميم: 87.

(2) العين: 104/1، تحقيق: درويش.

(3) جمهرة اللغة: 76/3.

(4) تهذيب اللغة: 111/1.

(5) الصحاح: 2167/6 مادة عنن.

كما نجد ذلك عن ابن سيده الذي استشهد بقول الشاعر:

فلا تُلهِكَ الدُّنْيا عنِ الدينِ واعْتَمِلْ ** لآخِرَةٍ لا بُدَّ " عْنَ " سَتَصيرُها [2].

- والطائفة الثانية: لا تعين همزة محددة، ونجد هذا فيما أورده ابن دريد والزبيدي، فابن دريد يقول: "العنعنة حكاية كلام نحو قولهم عنعنة تميم، لأنهم يجعلون الهمزة عينا"[3]. وقال في موضع آخر: "بني تميم يحققون الهمزة فيجعلونها عينا"[4]. ونراه يكرر هذه العبارة في موضع آخر نقلا عن أبي حاتم السجستاني الذي نسب هذه الظاهرة إلى التميميين ومن يجاورهم[5]، ثم يسوق أمثلة بألفاظ متنوعة، بعضها مهموز الأول، وبعضها مهموز الوسط، ومنها ما هو مهموز الآخر. فاستدل على المهموز أوله – ناقلا عن أبي حاتم- بأن في قول الشاعر:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ** ماء الصبابة من عينيك مسجوم[6].

ومثل لمهموز الوسط بقول بني تميم: (كعص)، أي: (كأص)، بمعنى أكل، واستشهد للمهموز الآخر بما نقله عن بني تميم من قولهم: "هذه خباعنا، يريدون خباؤنا. ويقولون: جارية خبعة طلعة، أي تختبئ مرة وتطلع أخرى"[7].

أما الزبيدي فيكتفي في التمثيل بالهمزة التي في أول اللفظة، وذلك فيما سجله عن الليث والكسائي، فيقول: " قال الليث: وبعض بني تميم يقول اعتنف الأمر، بمعنى ائتنفه، وهذه هي العنعنة"[8]. ويقول: "قال الكسائي: يقال كان ذلك منا عنفه، وعنفه بضمتين واعتنافا، أي: ائتنافا، قلبت الهمزة عينا، وهذه عنعنة بني تميم[9].

---

(1) البيت في جمهرة اللغة منسوب لذي الرمة: 77/3.

(2) المحكم: 49/1.

(3) جهرة اللغة: 160/1.

(4) السابق: 237/1.

(5) السابق: 76/3.

(6) سبق الاستدلال به.

(7) جمهرة اللغة: 76/3.

(8) تاج العروس: 205/6 مادة (عنف.

(9) السابق، الصفحة نفسها.

وقد رأى أحد المحدثين وهو الدكتور ضاحي عبد الباقي[1] أن كلمة العنعنة في النصين السابقين اللذين نقلهما الزبيدي لم تكن من كلام الليث والكسائي، وإنما العبارتان المختوم بهما النصين "وهذه هي العنعنة" و "وهذه عنعنة تميم" من تعليق الزبيدي على النصين، وهذا جلي في النص الأول،؛ لأن الأزهري أوردها سماعا عن التميميين دون أن ينص على أنها عنعنة، كما أنه أعاد ذكرها في موضع آخر في معجمه فقال: "وسمعت بعض تميم يقول: اعتنفت الأمر بمعنى ائتنفته"، واكتفى بالتعقيب على ذلك بقوله: "وهذا كقولهم: "أعن ترسمت"[2].

– الرأي الرابع: يقيد ظاهرة قلب الهمزة عينا بكون الهمزة متحركة[3]:

وهذا الرأي لا يختلف عما سبقه من أراء إلا في قيد تحرك الهمزة، ولكنه يكتفي في تمثيله بـ (أن) في قوله: "ظننت عنك ذاهب، أي: أنك"[4].

وملخص آراء أهل اللغة والنحو في هذه الظاهرة أنها تعني ما يلي:

1- قلب همزة أنَّ، وأنْ المفتوحتين عينا.

2- قلب الهمزة المبدوء بها سواء كانت مفتوحة أو مكسورة.

3- قلب كل همزة دون اعتبار لموقعها أو حركتها.

4- قلب الهمزة المتحركة، عينا.

وقد فند عبد الباقي تلك الآراء، وجنح إلى رفض الثلاثة الأخيرة؛ لأن ذلك يعني خلو لغة التميميين وغيرهم من القبائل العربية التي تشاركهم من استعمال هذه الظاهرة من كل همزة مبدوء بها مفتوحة أو مكسورة وفقا للرأي الثاني، وخالية من كل همزة وفقا للرأي الثالث، أو من كل همزة متحركة وفقا للقول الرابع، وهذا لا يتسق مع المأثور عن التميميين، بل إن النصوص التي أوردت شاهدا على العنعنة تتضمن ألفاظا مهموزة، وذلك نحو: أشهد في (أشهد عنك رسول الله)، وماء في قول الشاعر:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ** ماء الصبابة من عينيك مسجوم[5].

وكذلك الذلفاء في قول الآخر:

إن الفؤاد على الذلفاء قد كمدا ** وحبها موشك عن يصدع الكبدا[1].

---

(1) انظر: لغة تميم:90.

(2) انظر: السابق: 90-92، والتهذيب: 3/3.

(3) شرح الأشموني: 282/4.

(4) السابق، الصفحة نفسها.

(5) سبق الاحتجاج به.

فجميع تلك الألفاظ وغيرها لم تقلب فيها الهمزة عينا، بينما قلبت فيها همزة أن فقط، كما أن هذا يتنافى مع منهج التميميين الذين يميلون إلى تحقيق الهمزة التي يسهلها أهل الحجاز.

ورجح عبد الباقي الرأي الأول القائل بأن المقصود بظاهرة العنعنة هو قلب همزة أنْ وأنَّ عينا، وذلك اعتمادا على اقتصار أهل اللغة بسوق الأمثلة لهما، وبهما قرأ القراء في الشواذ قوله تعالى: [وَلَقَدْ نَعْلَمُ عَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ] {النحل:103} ، عنهم بدلا من أنهم[2].

كما أيد ترجيح رأيه بأن العنعنة المشتقة من (عن) توحي بذلك[3]، وقد تنبه إلى ذلك من قبل ابن جني ونص عليه فقال: "وقولهم عنعنة مشتق من قولهم (عن عن) في كثير من المواضع، ومجيء النون في العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها إنما هو في همزة (أن) دون غيرها"[4].

ويدعم رأيه أيضًا ما رواه الأخفش من أنه سمع أعرابية من بني كلاب تقول:

فتلعمن وإن هويتك عنني ** قطاع أرمام الحبال صروم[5].

فقالت: "عنني" بدلا من " أنني"، فقال لها الأخفش: "ما هذا؟! فقالت: هذه عنعنتنا، وفي رواية: عنعنة بني فلان"[6].

واحترز عبد الباقي أن يكون برفضه للآراء الثلاثة السابقة أنه ينكر الألفاظ التي قلبت فيها الهمزة عينا في غير (أنْ، وأنَّ) التي عزيت إلى اللغة التميمية؛ بل رأى أن ذلك يتسق وطبيعة بني تميم، ولكنها لا يطلق عليها مصطلح العنعنة، وإنما هي ألفاظ شأنها شأن الألفاظ الأخرى التي حصل فيها إبدال، وإن سماها ابن دريد والزبيدي عنعنة، فهذا عنده على سبيل التجوز[7].

وخالفه في هذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي رأى أن قلب الهمزة عينا لم يقيد بأنْ وأنَّ، بل إن ظاهرة العنعنة عنده تكون في أن وفي غيرها، بل في وسط الكلمة وفي آخرها. وذكر أنَّ الثعالبي يعزوها إلى قضاعة، وذلك في قوله: "العنعنة تعرض في لغة قضاعة كقولهم ظننت عنك ذاهب، أي أنك"[8].

([1]) سبق الاحتجاج به.

([2]) المحتسب في القراءات الشاذة لابن جني، سورة النحل.

([3]) لغة تميم: 90.

([4]) سر صناعة الإعراب: 233/1.

([5]) اللهجات في التراث: 366/1.

([6]) النوادر: 38، 39.

([7]) لغة تميم: 91.

([8]) فقه اللغة: 107.

وكلمة تعرض تفيد أن العنعنة لم تكن متمكنة في هذه القبيلة التي لها فروع عديدة موزَّعة في منطقة شبه الجزيرة العربية، ومن فروعها جرم التي كان بعضها مقيما في اليمامة[1]، فلا يستبعد أن يتأثر هذا الفرع بالتميميين[2].

واستدل على ذلك بنصوص قال عنها بأنه لا يرقى إليها غمز ولا طعن، والتمس لواضعي ذلك القيد بأنه ربما كان استقراؤهم لتلك الظاهرة ناقصا، وأن الأمر لا يعدو أن يكون حكما خاصا مبنيا على مثل خاص سمعه الراوي دون أن يستقرئ باقي الحالات[3].

أما عمن نطق بهذه اللغة فنجد أن معظم أهل اللغة اقتصروا على نسبتها للتميميين فقط، ومن هؤلاء: الأصمعي[4]، وابن فارس[5]، والجوهري[6]، وابن دريد[7]، والأزهري[8]، وابن سيده[9]، وابن هشام[10]، ومنهم من عزاها إلى تميم ومن جاورها كأبي حاتم السجستاني[11].

ومنهم من عزاها إلى تميم وأسد كأبي جعفر النحاس، والزمخشري[12]. وعزاها السيوطي نقلا عن الفراء إلى قيس وتميم[13].

وزعم البعض أنها كانت في لغة بني كلاب[14]، ولا نعلم إذا ما كان المقصود بكلاب بطن من عامر بن صعصعة، أو كلاب بن مرة، وهي بطن من قريش، أو كلاب بن معاوية؟![15].

وأغلب الظن أن التي تكلمت بهذه اللغة هي كلاب من عامر بن صعصعة، وذلك لأن نسبها ينتهي إلى قيس، وقيس ورد عنهم استعمال العنعنة صراحة[1].

---

(1) نسب عدنان وقحطان: 14.

(2) صفة الجزيرة: 163.

(3) في اللهجات العربية:

(4) سر صناعة الإعراب: 229/1.

(5) الصاحبي: 54.

(6) الصحاح: 2167/6 مادة عنن.

(7) جمهرة اللغة: 160/1.

(8) تهذيب اللغة: 111/1.

(9) المحكم: 49/1.

(10) مغني اللبيب: 283/1.

(11) شرح الأشموني: 282/4، وجمهرة اللغة: 76/3.

(12) المفصل: 149/8.

(13) الاقتراح: 98،99، المزهر: 221/1، 222.

(14) النوادر: 28، 29.

(15) معجم المؤلفين، لرضا كحالة: 989/3.

وتشير النصوص التي تم الاستشهاد بها على هذه الظاهرة أن بعضها كان منسوبا وبعضا الآخر غير منسوب، فما جاء غير منسوب قولهم: "أشهد عنك رسول الله"[2]، (عنك) بدلا من (أنك)، ومنها قول القائل:

فلا تلهك الدنيا عن الدين واعتمل ** لآخرة لابد عن ستصيرها[3].

باستخدام (عن) بدلا من (أن).

وقد استدل ابن سيده بهذا البيت على نسبة العنعنة إلى التميميين، إلا أنه لا يمكن القطع بنسبة هذا البيت إليهم، كما أن بعض أهل اللغة نسبوا هذه الظاهرة إلى تميم ثم ساقوا شعر شعراء غير تميميين[4].

أما الشواهد التي وردت منسوبة إلى أصحابها منها قول الراجز مَنْظور بن مَرْثَد الأَسَدي:

تَعَرَّضَتْ لي بمَكَانٍ حِلِّ

تَعَرُّضاً لم تَأْلُ عن قَتْلِلِّي

تَعَرُّضَ المُهْرَة في الطِّوَلِّ[5]

ويروى عن قَتْلاً لي على الحكاية، أَي: عن قَوْلِها قَتْلاً له.

وقد نسب ابن منظور هذه الظاهرة إلى تميم، وعلق على البيت السابق بقوله: "فإنه أراد لم تأل أن قتلا لي، أي : قتلي[6].

ومنه قول ذو الرمة:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ** ماء الصبابة من عينيك مسجوم[7].

أراد: أإن ترسمت.

وقول الآخر:

فما أبن حتى قلن: يا ليت عننا ** تراب وعن الأرض بالناس تخسف[8].

---

(1) اللهجات في التراث: 367/1.

(2) اللسان مادة عنن، وتهذيب اللغة 112/1، وتاج العروس 283/9.

(3) سبق الاستدلال به.

(4) الصحاح: 2166/6، واللسان مادة عنن، وتاج العروس: 283/9.

(5) انظر: الصاحبي: 24، واللسان، مادة (أنن)، و(طول).

(6) انظر: اللسان، مادة (أنن)، و(طول)، والصاحبي: 24.

(7) سبق الاستدلال به.

(8) البيت ورد في تهذيب اللغة: 112/1 منسوب لجران العود.

: أراد: يا ليت أننا.

ومنه قول الشاعر يزيد بن الطَّثرية:

وعن تخلطي في طيب الشرب بيننا ** من الكدر المأييّ شرباً مُطَّبعا [1].

أراد: وإن تخلطي.

وقول المجنون:

فعيناش عيناها وجيدش جيدها ** سوى عن عظم الساق منش دقيق [2].

أراد: سوى أن ، والبيت فيه ظاهرة لهجية أخرى وهي الكشكشة، ويقصد بها إبدال الكاف شينا، في عيناك، وجيدك، ومنك.

وقول ابن هرمة:

أعن تغنت على ساق مطوقة ** ورقاء تدعو هديلا فوق أعواد[3].

أراد: أإن تغنت.

وإذا كانت بعض هذه الشواهد قد جاءت منسوبة لأسد وبعضها لتميم أو لقيس فإن هذا يؤكد على أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على قبيلة تميم وحدها، وإنما شاركتها فيها بعض القبائل العربية الأخرى كأسد وقيس، وغيرهما من القبائل الموالية لتميم التي جاورتها وتأثرت بها، وربما يمكن تفسير اقتصار بعض أهل اللغة نسبة العنعنة على تميم فقط مرده إلى أن تميم كانوا يشكلون الجانب الأكبر والأعظم شأنا والأوسع انتشارا واستعمالا لهذه الظاهرة دون غيرهم[4].

ثانيا: إبدال الهاء من الهمزة:

ذكر سيبويه[5] أن الهاء تبدل من الهمزة ومثل لذلك بـ (هرقت، وهرحت، وهياك، وهثرت) في (أرقت، وأرحت، وإياك، وأثرت) [6].

وقد أورد بعض اللغويين أمثلة لهذه اللغة دون أن تنسب إلى ذويها واقتصر بعضهم على نسبة هرقت إلى الطائيين[7]، واليمنيين[1]، والتغلبيين[2].

---

(1) البيت في تاج العروس: 439/5 .

(2) البيت بهذه الرواية ورد في جمهرة اللغة: 238/1.

(3) سر صناعة الإعراب: 230/1.

(4) لغة تميم: 94.

(5) الكتاب: 238/4، 15/3.

(6) اللسان: 464/2، 365/10-366، والكتاب: 150/3، 238/4.

(7) الإبدال لابن السكيت: 88، 89.

ومعروف أن قبيلة طي يمنية الأصل نجدية المهجر، لذا يعتقد أن هذه اللغة ربما كانت ذات أصل يمني وفد بها الطائيون معهم إلى نجد فتأثر بها التغلبيون[3]، ووفقا لهذه اللغة قرئت (إياك) في قوله تعالى: [إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ] {الفاتحة:5} في كلا الموضعين (هياك) [4].

كما وردت في قول القائل:

رب كأس هرقتها، ابن لؤي ** حذر الموت، لم تكن مهراقة[5].

ومنه قول الآخر:

نبئت أن دما حراما نلته ** فهريق في ثوب عليك محبر[6].

ثالثا: إبدال الهمزة من الهاء:

نقل يونس أن التميميين يستعملون هيهات بالهاء في حين ينطقها الحجازيون أيهات فيبدلون هاءها الأولى همزة[7].

وإذا كان بنو تميم آثروا الهاء في هذه اللفظة على الهمزة التي اختارها أهل الحجاز، إلا أن الصيغة التميمية هي التي شاعت في اللغة النموذجية بدليل ورودها بهذه الصيغة في الذكر الحكيم، وذلك في قوله تعالى: [هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ] {المؤمنون:36} ، وهذا يدل على أن التطور قد حدث عن الحجازيين، وأنه حدث بطريق التغاير، فبعد أن كانت اللفظة تشتمل على حرفين من جنس واحد، وهما الهاء أبدلوا الهاء الأولى همزة [8].

رابعا: إبدال النون من الهمزة:

ذكر ابن سيده في مخصصه قوله: "نشرته بالمنشار، ووشرته، وأشرته... وزعم الفارسي أن تميما تهمز المنشار وغيرهم لا يهمز"[9].

([1]) جمهرة اللغة: 472/3، والصحاح: 1569/4-1570، مادة هرق. والمصباح المنير: 248/1.

([2]) شرح المفصل لابن يعيش: 309/6، والشافية للجاربردي: 322، واللسان: 483/15.

([3]) المحكم: 309/6، واللسان: 135/10، وتاج العروس: 95/7

([4]) اللهجات في الكتاب: 327. وانظر البحر المحيط: 23/1.

([5]) البيت في اللسان بلا نسبة: 366/10.

([6]) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

([7]) المزهر: 267/2.

([8]) لغة تميم: 165.

([9]) المخصص: 187/13.

ويفهم من هذا النص أن التميميين كانوا يبدلون نون (منشار) همزة في حين ينطقها غيرهم نونا، والمنشار والمئشار في المعاجم اللغوية تعودان إلى مادتين مختلفتين، وهذا يدل على أن الكلمتين مترادفتان، وذلك أننا نجد أن (أشر) تدل على الحدة ومنه الأشر وهو رقة وحدة أطراف الأسنان[1]، ونرى ابن فارس يعلق على هذا المعنى بقوله: "وأشرت الخشبة بالمنشار من هذا المعنى"[2].

أما مادة (نشر) فتعني فتح الشيء وتشعبه ومنه: نشرت الخشبة بالمنشار[3]. ونلاحظ أن الصلة بعيدة بين الهمزة والنون وقد تنبه إلى ذلك من قبل ابن سيده فجعله تحت عنوان: "ومما يجري مجرى البدل"[4].

وقد فسر الدكتور ضاحي عبد الباقي الخلاف بين التميميين وبين غيرهم في إبدال نون منشار همزة بقوله: " إن العربي اشتق من نشر اسم آلة فقال: منشار، ثم طرأ على هذه اللفظة تطور فأصبحت (ميشار) بإبدال الياء من النون، والصلة بين هذين الحرفين تجيز إبدال أحدهما من الآخر، ثم حدث تطور آخر، وهي الصيغة المهموزة التميمية (مئشار) وتفسير ذلك أنه لما كان من دأب التميميين تحقيق الهمزة التي يخففها أهل الحجاز نظروا إلى هذه اللفظة فظنوا أن الياء مبدلة من الهمزة فحققوها بقولهم (مئشار)"[5].

خامسا: إبدال الواو الواقعة فاء همزة:

نقل جماعة من أهل اللغة منهم ابن دريد أن الهذليين كانوا يبدلون الواو المكسورة الواقعة فاء لفعال همزة[6]، فكانوا يقولون: (إسادة)، و(إشاح) في وسادة ووشاح، وهذا الإبدال مطرد استعماله في لغتهم كما نص على ذلك أبو حيان[7].

وقد ورد هذا الاستعمال في لغتهم في مثل قول شاعرهم:

له إلدة سفع الوجوه كأنهم ** يصفهم وعك من الموت واهن[8].

وقول الآخر:

---

(1) مقاييس اللغة: 187/13.

(2) السابق: 109/1.

(3) السابق: 430/1، مادة نشر.

(4) المخصص: 287/13.

(5) لغة تميم: 140.

(6) البحر المحيط: 332/5، وحاشية الصبان: 296/4، جمهرة اللغة: 111/2، 267.

(7) السابق: الصفحة نفسها.

(8) ديوان الهذليين: 149/1، وينسب للمعطل الهذلي.

لإلدك أصحابي فلا تزدهيهم ** بسابة إذا مدت عليك الحلائب[1].

وقول الآخر:

هواء مثل بعلك مستميت ** على ما في إعائك كالخيال[2].

ووفقا لهذه اللغة قرئ (إعاء) بدلا من وعاء في قوله تعالى: [فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ] {يوسف:76}.

كما نقل القالي عن الخليل أن التميميين ينهجون هذا النهج فقال: "وتقول وسد فلان فلانا وتوسد هو إذا وضع رأسه على وسادة... ولغة تميم إسادة، وكذلك لغتهم في كل واو مكسورة في الأدوات على بناء فِعالن وفِعالة"[3].

وأكد ابن منظور كلام الخليل ونقل عن ابن سيده: "أن الوقط والوقيط كالردهة في الجبل يستنقع فيه الماء"[4]. وعقب على ذلك بقوله: " إن التميميين يجمعونه على إقاط لأنهم يبدلون الواو في نحو ذلك همزة"[5].

ومع هذا نجد أن بني تميم قد خالفوا نهجهم السابق فأبقوا على الهمزة في لفظة (الإكاف) [6]، بينما استعملها أهل الحجاز بإبدال الهمزة واوا (الوكاف)، وتعدى اختلافهم الاسم إلى الفعل فنسب إلى تميم استعمال (أكف)، وإلى الحجازيين (أوكف) [7].

ومع أنه توفرت في هذه اللفظة الشروط التي وضعها الخليل لإبدال الهمزة من الواو، إلا أننا لاحظنا أن بني تميم قد حافظوا على أصالة الهمزة فيها. وقد شاعت الصيغة التميمية (إكاف) واستعملتها اللغة النموذجية، فقد روي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) ركب حمارا علي إكاف تحته قطيفة مذكية"[8].

كما وردت بهذه الصيغة في قول الراجز التميمي:

---

(1) السابق، 9/3، وينسب لمالك بن خالد الخزاعي.

(2) السابق: 83/2.

(3) البارع:146.

(4) اللسان: مادة وقط.

(5) السابق.

(6) الإكاف ما يوضع على ظهر الدابة، المعجم الكبير: 1391/1.

(7) تهذيب اللغة: 395/10، واللسان مادة (أكف . وكف)، والمزهر: 277/2.

(8) صحيح مسلم حديث رقم (1422).

كالكرون المشدود بالإكاف[1].....

وكما آثرت هذيل إبدال الواو المكسورة الواقعة فاء للكلمة همزة، أبدلت أيضا الواو المضمومة إذا وقعت ذلك الموقع همزة، فكانت تقول: أقتت بدلا من وقتت[2].

وقد اعتدت القراءات القرآنية بهذه اللغة فقد قرأ ابن مسعود قوله تعالى: [فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الخَالِدِينَ] {الأعراف:20} ، حيث قرئ (ما أوري) [3].

كما قرئ (وجوههم) أجوههم[4]، في قوله تعالى: [وَيَوْمَ القِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ] {الزُّمر:60}.

كما وردت هذه اللغة في تراثهم الشعري، وذلك نحو قول الشاعر:

أبا معقل إن كنت أشحت حلة ** أبا معقل فانظر بنبلك من ترمي[5].

وقول الآخر:

تماني وأبيض مشرفيا ** أشاح الصدر أخلص بالصقال[6].

وقول الآخر:

فكان لها أدي وريقة ميعتي ** وليدا إلى أن رأسي اليوم أشيب[7].

وقد عقب ابن جني على هذا البيت بقوله: "يريد ودي وهي لغته"[8].

وقول الآخر:

يَحْمي الصَّرِيْمَةَ أُحْدَان الرِّجالِ له *** صَيْدٌ ومُسْتَمِعٌ باللَّيْلِ هَجّاسُ [9].

والتقدير: وحدان.

---

(1) اللسان. مادة وكف.

(2) الكشاف: 325/1، والبحر المحيط: 295/1.

(3) السابق.

(4) البحر المحيط: 437/7.

(5) تاج العروس، مادة وشح، وينسب لمعقل بن خويلد الهذلي.

(6) ديوان الهذليين، وينسب لعمر بن الداخل الهذلي.

(7) التمام: 173، وينسب لأبي صخر الهذلي.

(8) السابق: 171.

(9) ديوان الخزاعيين، وينسب لأبي ذؤيب الهذلي.

وتبدل الواو المفتوحة الواقعة في أول الكلمة همزة في لغة قيس، فيقولون: أرخته تاريخا، في مقابل قول التميميين ورخت توريخا[1].

كما أبدلها التميميون في قولهم: "أكدت تأكيدا" في حين استعملها أهل الحجاز بالواو فقالوا: "وكدت توكيدا"، واستعملوا أيضا (الأجيل) في مقابل استعمال الحجازيين (الوجيل) [2].

ونقل بعض العلماء: (وريت)، و(أريت) في التورية[3]، إذا أردت شيئا وأظهرت غيره، و(وجم)، و (أجم)، و (وناة) و (أناة) ولكن بدون عزو[4]، وقد نقل سيبويه عدم إطراد الإبدال في هذه الواو[5].

3- التخفيف:

حدد سيبويه المقصود بالتخفيف أنه نطق الهمزة بين بين[6]، وذلك بأن يكون نطق الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مكسورة تنطق بين الهمزة والياء، وإذا كانت مضمومة تجعل بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة تكون بين الهمزة والألف[7]، فهي إذن همزة ضعيفة ليس لها تمكن المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها[8].

وقد مر بنا التخفيف عند أهل التحقيق في توالي همزتين متحركتين في لفظ واحد، وفي إتيانهما في لفظين متجاورين، فقد خففت الهمزة الثانية في اللفظة الواحدة إذا كانت متحركة وقبلها متحرك.

واختلف أهل التحقيق فيما إذا اجتمعت همزتان في لفظتين متلاصقتين الهمزة الأولى ليست للاستفهام على رأيين:

- الأول: تخفيف الأولى وتحقيق الثانية.

- الثاني: تحقيق الأولى وتخفيف الثانية:

وقد نسب إلى التميميين تحقيق الهمزتين وزيادة ألف بينهما فرارا من اجتماع متماثلين. وقد تم تفصيل هذه المسألة فيما سبق .

---

(1) الأزمنة والأمكنة: 367/2.

(2) جمهرة اللغة: 113/2، واللسان: مادة (وجل).

(3) اللسان:مادة (وري).

(4) الكتاب: 371/4.

(5) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(6) الكتاب: 541/3.

(7) السابق: الصفحة نفسها، وهامش الكتاب عن السيرافي 541/3، وسر صناعة الإعراب لابن جني: 53/1.

(8) سر صناعة الإعراب: 55/1.

4- التحقيق (نبر الهمزة)[1]:

عمد العكليون وبنو تميم إلى همز الألف إذا جاء بعدها حرف مضعَّف وحركوا هذه الهمزة بالفتحة لتتلاءم مع الألف، وذلك في حالة الوصل فقط، ذكر ذلك الشنقيطي حيث قال: "ربما فُرَّ من التقاء الساكنين في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف... و (الفأَرُّ) من ذلك عكل وتميم، تجعل همزة مفتوحة بدل الألف، نحو قول هؤلاء: الفأرُّ من دأبَّة وشأبَّة..." [2]. كما نسب هذا المنهج إلى هذيل ولكن بعض اللغويين عدَّ هذا شذوذا في لغتهم[3].

إلا أننا نجد بعض اللغويين يورد أمثلة نبرت فيها الهمزة في غير موضع الذي حدده النص السابق، فذكر أن العقيليين كانوا يهمزون (الجؤنة) و (المؤسي) و(الحؤت)، والشائع استعمالها بدون همز[4].

كما عزي للعجاج وهو تميمي قوله: (العألم) و (الخأتم) يريد العالم والخاتم[5]. كما نسبوا النبر إلى أسد وغني وقيس[6].

كما ورد تسهيل النبر في القراءات القرآنية الشاذة حيث قرئ (والضألين) من قوله تعالى: [صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ] {الفاتحة:7} ، كما قرئت لفظة (جأن) في قوله تعالى: [فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ] {الرَّحمن:56} ، وقوله: [وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ المُرْسَلُونَ] {النمل:10} ، وكذلك قوله: [وَالجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ] {الحجر:27} ، بالهمز وتضعيف النون (جأنَّ)[7]، و(الجأنَّ) [1].

([1]) جاء في معجم الصحاح: "نبرتُ الشيء أنبره نبراً، رفعته،... ونبرة المغني: لرفع صوته عن خفض".والنبر مصطلح لغوي يعني قوة التلفظ النسبية التي تعطي للصائت في كل مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة."

فسيولوجية النبر: عند نطق المنبور نلاحظ عدة أنشطة في الجهاز الصوتي البشري منها:

- تنشط عضلات الرئتين، بشكل متميز لرفع الهواء بنشاط أكبر.
- تقوى حركات الوترين الصوتيين وتتسع الذبذبات.
- يتقارب الوتران أكثر في حالة الأصوات المجهورة، ويبتعدان أكثر في حالة الأصوات المهموسة.

([2]) الدرر اللوامع للشنقيطي: 30/2.

([3]) المنصف: 281/1. وانظر: التاج: مادة (عضل).

([4]) في اللهجات العربية، لإبراهيم أنيس: 100.

([5]) البحر المحيط: 163/6.

([6]) انظر: اللهجات العربية في التراث: 365/1.

([7]) البحر المحيط: 397/3، 163/6، وإتحاف البشر في القراءات العشر: 295.

وكذلك قراءة قوله تعالى: [قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] {النمل:44} ، بهمز (ساقيها) [2]، وقراءة (بالسؤق) [3] بدلا من السوق في قوله تعالى: [رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ] {ص:33} ، وكذلك قرئ (على سوقه) في قوله تعالى: [مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا] {الفتح:29} ، (على سؤقه) [4]، وعلى هذه اللغة أيضا قراءة (ضئزى)[5]، بدلا من ضيزى في قوله تعالى: [تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى] {النَّجم:22} .

من هذا يتضح أن النبر لم يكن مقصورا على ألف المد وحدها، ولا بحالة الوصل فقط، وإنما جميع أحرف المد دون التقيد بأن يعقبها حرف مضعف، أما سبب اقتصار الشنقيطي على الحالة التي عينها في كلامه فلأن مجال كلامه كان على التقاء الساكنين في حالة الوصل[6].

5- الزيادة:

ويقصد بها زيادة ألف بين الهمزتين المتجاورتين سواء حققت إحداهما وسهلت الأخرى (تحقيق الأولى وتسهيل الثانية وزيادة ألف بينهما[7]، وهو مذهب أهل الحجاز[8])، أم حققتا معا (تحقيق الهمزتين وزيادة ألف بينهما وهو مذهب التميميين[9])، وقد سبق التمثيل لذلك بقول الشاعر:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ** وبين النقا: آأنت أَمْ أُمُّ سالم[10].

---

(1) المخصص لابن سيده: 209/12.

(2) المحتسب لابن جني: سورة الفاتحة.

(3) السابق: 135/2، وانظر: مختصر الشواذ: 71.

(4) السابق: 305/2.

(5) التيسير: 168، وانظر: تبصير المنتبه: 139.

(6) انظر: لغة تميم، ص: 324.

(7) السابق:212/1.

(8) الكتاب: 553/3، المفصل 118/9-120.

(9) السابق:551/3، والمفصل 118/9-120، واللسان 11/1.

(10) البيت في المقتضب 163/1 لذي الرمة، المفصل 94/1، وله روايات أخرى جاء فيها: هيا ظبية، أيا ظبية، بدلا من يا ظبية.

من خلال هذا العرض لأحوال النطق بالهمزتين المتجاورتين في قراءات القراء واستعمالات القبائل العربية يتبين لنا أن عددًا غير قليل من القراء ومن أبناء القبائل تبنى تحقيق الهمزتين المتجاورتين، وهو ما يتعارض تمامًا مع مذاهب النحاة البصريين الذين يرون أنه إذا التقت همزتان في كلمة وجب عدم تحقيقهما، ومن ثم وجب علينا بيان مذاهب النحويين في الهمزتين المتجاورتين.

الوقفة الثانية:

مذاهب النحويين والقراء في الهمزتين المتجاورتين

توالت الهمزتان في مواضع كثيرة في القرآن، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أم في كلمتين، وهذه بعض نماذج للهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة:

1- (أَأَنذرتهم) (البقرة: 6).

2- (أَأَلِد) (هود:72).

3-(أَئِمة) وقد ورد في خمسة مواضع: (التوبة: 12، والأنبياء: 73، والقصص: 5، 41، والسجدة: 24)

ومن نماذج الهمزتين المجتمعتين في كلمتين:

1- (هؤلاءِ إن) البقرة:31)

2- (جاء أحدكم) (الأنعام: 51).

3- (شهداء إذ) (البقرة: 133).

وقد نتج عن تجاور الهمزتين خلاف كبير بين النحويين والقراء، حيث حقق الهمزتين في هذه المواضع كل من عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وروح. وقد رد كثير من النحاة هذه القراءة، وعدوها من وهم القراء.

وترجع أصول هذه المشكلة إلى سيبويه الذي قرر في أكثر من موضع في الكتاب أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا سواء كانتا في كلمة واحدة أم في كلمتين . عندما ناقش سيبويه النطق بالهمزتين في كلمة واحدة، فإنه لم يذكر تحقيق الهمزتين كلتيهما على الإطلاق، حيث قال: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تُخفَّف " [1].

أما في الهمزتين من كلمتين إذا التقتا، فإنه يرى أن أهل التحقيق يخففون إحداهما، وأن أهل الحجاز يخففون الهمزتين جميعًا" ؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة خُفِّفَتْ "[2] على أنه يرجع لينسب إلى أهل التحقيق إدخال ألف بين الهمزتين، على نحو ما جاء في بيت ذي الرمة:

فيا ظبية الوعساءِ بين جلاجلٍ *** وبين النقا آأنتِ أم أُم سالمِ [3]

([1]) الكتاب: 3/548-550.

([2]) الكتاب: 3/548-550.

([3]) شرح أبيات سيبويه: 2/178. ويروى : أيا ظبية...

وعلى الرغم من أن سيبويه كان واضحًا في تبني هذه الآراء حول الهمز، إلا أنه لم يجد بدًا من التنويه بما هو واقع من الجمع بين الهمزتين محققتين، وإن كان هو لا يراه وجهًا، وذلك في قوله" : ومنهم من يقول: "إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفًا، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققوَنهما جميعًا ولا يدخلون بينهما ألفا "[1] .

ولم يعقب سيبويه على هذا الرأي، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه لم يعره اهتماما كبيرا لرداءته في نظره، ولا سيما أنه نص على ذلك في موضع آخر من الكتاب حيث قال" : وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء "[2].

وقد اعتذر أبو علي الفارسي عما وقع عند سيبويه مما ظاهره التناقض بأن ذلك ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يعتد بالرديء، أو لم يعتد بالتقاء المحققتين، لقلة ذلك بالإضافة إلى ما خفف إذا اجتمعا [3] . ونحن نوافق الفارسي رأيه هذا، ولا سيما أنه بات واضحًا بالاستقراء أن من منهج البصريين عدم الاعتداد بالشاذ والنادر والقليل.

ثم خالف نحاة البصرة سيبويه في عدم جواز تحقيق الهمزتين؛ فقد ذكر المبرد أن هذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت 117 هـ)؛ فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين [4] .وقال في موضع آخر " لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل، والإخراج من باب الهمز" [5].

ومع أن الفارسي قد احتج لمن قرأ بالتحقيق في قوله (أأنذرَتهم)، إلا أنه نص في موضع آخر على أن" اجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل تحقيقهما"[6] .

ويعلل ابن جني عدم جواز تحقيق الهمزتين إذا كانتا أصلين في كلمة واحدة بأنه إذا كانت الهمزة المفردة ثقيلة مكروهة، فمن باب أولى استكراه الثنتين ورفضهما، ولا سيما إذا كانتا مصطحبتين

---

(1) الكتاب: 551/3.
(2) السابق: 443/4.
(3) الحجة: 284/4.
(4) المقتضب: 191/1.
(5) السابق: 150/1.
(6) الحجة: 169/4.

غير مفترقتين[1]، ونحوًا من هذا نجده عند مكي ابن أبي طالب، إذ يرى أن العرب لم تستعمل همزتين محققتين من أصل كلمة[2].

أما الزمخشري فلم يكن منسجما في المسألة، فبينما نجد أنه يرى جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين [3] ، فإنه نص في المفصل على أنه إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم (آدم)، و (أيمة)، و (أويدم) .[4]

وواضح من خلال أمثلة الزمخشري أنه لا يفرق في هذا الحكم بين الهمزة الثانية المتحركة والساكنة، ويفسره كلام الشارح إذ عد المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن[5]، على أن شارح المفصل علق على عبارة الزمخشري التي تفيد جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين بقوله" : ليس في كلام العرب أن يلتقي همزتان فيحققا إلا إذا كانت عينًا مضاعفة في الأصل، نحو رأَّس" [6].

وأكثر من هذا ما نقله صاحب الإنصاف من كلمات البصريين في احتجاجهم لكون همزة بين بين متحركة، وهو قولهم : ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من كلامهم إلا في بيت واحد، أنشده قطرب:

فإنك لا تدري متى الموت جائيء ** ولكن أقصى مدة الموت عاجلُ [7]

وذلك نحو قوله تعالى: [فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ] {محمد:18} .

وقد سبق القول أن للعرب في هذه الحالة عدة مذاهب:

- الأول: تسهيل الهمزتين: وهذا نهج أهل الحجاز[8].
- الثاني: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية: ولم أقف على أصحابه.
- الثالث: عكس الثاني: أي تخفيف الأولى وتحقيق الثانية[9].

---

(1) سر صناعة الإعراب: 71/1.
(2) الرعاية: 146.
(3) شرح المفصل: 284/4.
(4) المفصل: 351.
(5) شرح المفصل: 484/4.
(6) السابق: الصفحة نفسها.
(7) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: 233/2.
(8) الكتاب: 550/3، والشافية: 66/3، والمفصل: 119/9.
(9) السابق: 549/3، والمفصل: 118/9.

- الرابع: تحقيقهما: وقد نسبه الرماني إلى كثير من بني تميم[1].

- الخامس: حذف أولى المتفقتين، كما في قوله تعالى: [وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ] {هود:71} ، وكذلك قوله: [فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ] {محمد:18} .

- السادس: إبدال أولى المتفقتين حرف مد صريح[2]. ولم أقف على نسبة هذا الاتجاه فيما بين يدي من مصادر.

وقد قرأ القراء بكل تلك المذاهب التي نسبت إلى المحققين[3].

ويمكن القول أن مذاهب النحويين والقراء في الهمزتين المتجاورتين قد جاءت في اتجاهين اثنين:

- الاتجاه الأول: تخفيف الهمز:

اتجه عدد من القراء إلى تخفيف الهمزة حيث كانوا يميلون إلى الفرار من الهمز، وهذا أكثر ما يكون واضحًا في اجتماع الهمزتين، سواء أكان ذلك في كلمة أم في كلمتين، فقد رأينا كثيرًا من القراء يتخلصون من إحدى هاتين الهمزتين إما بتسهيلها أو بإبدالها أو حذفها .ومن ذلك أن العرب ألزمت الثانية البدل في نحو: آدم وآخر، ولما كسروا وحّقروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز، فقالوا: أواخر، و أويخر، فأبدلوا منها الواو . ومن ذلك أنا لم نجد كلمة عينها همزة ولامها كذلك، كما وجدنا ذلك في سائر أخوات الهمزة من الحروف الحلقية، كقولهم : يدع اليتيم، وألح في الطلب، ونحوه . ومنه أيضًا أنّهم ألزموا باب رزيئة وخطيئة عما يودي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا خطايا ورزايا.

ومنه أنهم إذا بنوا اسم فاعل من شاء وجاء، قالوا : شاءٍ وجاءٍ، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطرف كما رفضوه أولا في آدم وآخر، إلى غير ذلك مما يبين كراهة العرب اجتماع الهمزتين، وميلهم إلى التخلص منه [4].

كما أن من القراء من أخذ بتسهيل الهمز المفرد في الكلمة الواحدة نحو تسهيل نافع (يؤمنون) وأمثاله، وقراءة أبي السوار الغنوي (هياك نعبد وهياك نستعين) بالهاء في موضع الهمزة فيهما [5].

---

(1) شرح الرماني للكتاب: 131.

(2) الشافية: 3/65-66.

(3) إتحاف البشر: 51-53

(4) الحجة للفارسي: 1/275-284.

(5) الإبانة: 94. و المحتسب: 1/114.

ويمكن أن يعترض على ذلك بأن تارك الهمز في (يؤمنون) يهمز (الكأس)، و (الرأس)، و (البأس). ويجيب ابن خالويه عن ذلك بأن هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال والفعل ثقيل، فهمز لما استخف وحذف لما استثقل[1].

ومن القراء من يهمز إذا أدرج ولا يهمز إذا وقف، ويطرح حركة الهمزة على الساكن قبلها أبدًا، فيقرأ إذا وقف (مويلا)، و (أصحاب المشئمة)، ومنه (نجزا) لأن هذه الأحرف في السواد كذلك، فأما قوله(هزوا)، و (كفوا) فبالواو، لأنها ثابتة في السواد .

ومنهم أيضًا من يحذف الهمزات ساكنها أو متحركها وينقل الحركة إلى الساكن قبلها، فيقر أ : َ(قد افْ َلح) ،(فلن يقْبلَ مِن احدِهم). والحجة له في ذلك أن الهمزة المتحركة أثقل من الساكنة، فإذا طرحت الساكنة طلبًا للتخفيف، كانت المتحركة بالطرح أولى [2].

والقراءة بالتسهيل منتشرة بين القراء وأهل اللغة، وهي إنما تعكس ظاهرة لهجية واسعة الانتشار في بعض القبائل العربية كقريش وما جاورها، كهذيل وسعد بن بكر وكنانة، فإن هذه القبائل كانت تميل إلى التخفيف.

وقد نقل الرضي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قوله: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا "[3]

– الاتجاه الثاني: تحقيق الهمز:

تحقيق الهمزتين ظاهرة لغوية موجودة لا سبيل لإنكارها، والتحقيق منتشر انتشارًا واسعًا في اللغة والقراءة، ولئن كان المعروف عن قريش أنها لا تهمز، فإننا لو رجعنا إلى كتب اللهجات لتبينا أن جملة من القبائل العربية كان تهمز، فقد نقل القرطبي عن ابن عبد البر قوله" : قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي : في الأغلب، والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز " [4] .

وقد أقر الأخفش بوجود التحقيق، فقال في قوله تعالى: [**وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ**] {التوبة:12} الكفر) (التوبة: 7)" .

([1]) الحجة لابن خالوية: 41.

([2]) السابق: 41.

([3]) شرح الشافية: 32/3.

([4]) الجامع لأحكام القرآن: 33/1.

"ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز" [1].

وقد جاء في الكثير من المصنفات، ومنها كتاب سيبويه، تقسيم العرب من حيث النطق بالهمز إلى قسمين: أهل التحقيق، وأهل التخفيف، وغاية ما يتعين على أهل التحقيق عند مكي مثلا ألا يتعسف في إخراج الهمزتين المحققتين، قال": فإن كان القارئ يحقق الهمزتين في ذلك كله، حققهما في لين ورفق" [2] ، وقال في موضع آخر" : فإن كان ممن يحقق الهمزتين، حقق الأولى والثانية في لطف ورفق "[3]

وقد عدد الدكتور أحمد علم الدين الجندي القبائل التي تميل إلى التحقيق في الهمز، وهي :تميم، وتيم الرباب، وغنى، وعكل، وأسد، وعقيل، وقيس، وبنو سلامة من أسد[4] .

ولقد سجلت كتب اللغة الكثير من الألفاظ التي تبين ميل هذه القبائل إلى الهمز في كلامها، مما يدفعنا إلى أن نتساءل: على أي أساس بنى سيبويه دعواه بأنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا؟! .

وقد حاولت العثور إجابة منطقية عن هذا التساؤل فلم أوفق إلى ما يمكن التعويل عليه، إلا ما ذكره الفارسي من أن سيبويه عد التحقيق رديئًا فلم يعتبره.

وحقيقة الأمر أن تحقيق الهمز هو الأصل في الكلام[5]، وأما التخفيف ففرع عليه، وإنما نحا إليه بعض العرب طلبًا للخفة واستثقالا للهمز، فقد مضى بيان إجماع العلماء على ثقله، ولذلك فإن العرب –كما ذكرنا من قبل–غَيرتْه وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على الأوجه التي مر ذكرها، وعليه فلا عجب أن يقع في كلام العرب من غير أهل هذه القبائل كلام مهموز؛ فإنه الأصل.

ودليل ذلك ما قاله الرضي حيث قال: "والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان"[6] ، ثم إن نظرة إلى القبائل التي كانت تميل إلى تحقيق الهمز توضح ما نذهب إليه؛ فإنها في

([1]) معاني القرآن: 328/2.

([2]) الرعاية: 149.

([3]) السابق: الصفحة نفسها.

([4]) اللهجات العربية في التراث للجندي: 336/1.

([5]) الموضح: 185/1.

([6]) شرح الشافية: 3/ 31–32. وانظر: سيبويه والقراءات لأحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج34– نوفمبر 1974م.

مجملها قبائل بدوية، محافظة على الأصل في نطق الهمز وهو التحقيق، بخلاف القبائل التي كانت تجنح إلى التخفيف فهي في مجملها حضرية [1].

على أن الدكتور إبراهيم السامرائي يرى أن تحقيق الهمزة قد يكون من عادات النطق لدى تميم، وليس لعلة صوتية، ويستشهد لذلك بأنه عرف عن رؤبة الرجاز أنه كان يهمز (الثدؤة)، و(سئة)، و(القوس)، والعرب لا تهمزها، وبأنه روي عن العجاج أيضًا أنه كان يكثر من الهمز فيهمز ما لم يسمع همزه، نحو العالم، والخاتم، فيقول: (العألم، والخأتم) [2].

بل لقد جاء في الصحاح ما يفيد أن الهمز مبالغة في الفصاحة: فقد نقل الجوهري عن الفراء قوله: "أنهم ربما خرجت بِهم فصاحُتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، وذلك في نحو قولهم: (لبأت بالحج) في مكان لبيت ، و(رثأت الميت) في مكان رثيت، و(حلأت السويق تحلئة)، وإنما هو من الحلاوة[3]، ولا غرابة أن نجد من القراء السبعة من يهمز (ضئزى) (النجم:22)، و(بالسؤق) (ص:33) و(عن سأقيها) (النمل: 44)، و(على سؤقه) (الفتح: 29)، و(ضئاء) في ثلاثة مواضع [4] .

وقد همز كل من أبي عمرو والكسائي وأبي بكر عن عاصم (التناؤش) [سبأ: 52]، وقال الأزهري في احتجاجه لقوله تعالى: (أأنذرَتهم....)، "ومن جمع بينهما فهو الأصل"، وقد وصف تحقيق الهمزتين فيها بأنه عربي فصيح[5] . وكذا قال الباقولي في كلامه على الكلمة ذاتها[6].

ويقرر ابن خالويه حقيقة أن الهمز هو الأصل في الكلام في كلامه على لفظ (يؤمنون) في قوله تعالى: (الذين يؤمنون) (البقرة: 3)، حيث ذكر أنه يقرأ بالهمز وتركه فيه وفيما ضارعه، قال: "فالحجة لمن همز أنه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأن الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم، والحجة لمن تركه أنه نحا التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهل ذلك عليه سكونها وبعد مخرجها "[7].

وعليه فإن تحقيق الهمز في قراءات القراء ممن هم من أهل التخفيف إنما هو راجع لأسباب معلومة غير خافية، هي في الأعم الأغلب لطلب الخفة، وهو مضبوط بضوابط معينة منها ألا يخل بالكلام ولا يحيل المعنى، ولذلك، فإن كان سكونها علامة للجزم، أو كان تركها أثقل من الإتيان بها

---

(1) اللهجات العربية في التراث: 336/1.

(2) في اللهجات العربية القديمة، للسامرائي: 65.

(3) الصحاح (لبى): 493/6.

(4) السابق: 307/6.

(5) الوجيز: 89.

(6) كشف المشكلات: 176/1.

(7) حجة ابن خالويه: 40.

أثبتها، لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى، كقوله تعالى: (أو ننسأها)، و (إن تبد لكم تسؤكم)، وكقوله: (تؤوي إليك من تشاء)، وهذا هو الذي يفسر ما وقع في قراءات بعض القراء ممن يميلون إلى تخفيف الهمز من التحقيق في مواضع بأعيانها.

ومما تقدم يتبين لنا أن الأمر ليس كما زعم الجندي، ولو كان الأمر كما قال، أعني لو أن السبب في جنوح بعض القراء إلى الهمز، أن الهمز كان قد ملك على الناس شعورهم، فما الذي كان يمنع نافعا من تحقيق الهمز حيث جاء، ولا سيما أن القراءة به مروية، وبه قرأ عدد من القراء؟ بل لقد انفرد نافع وحده بتسهيل ما همزه سائر القراء السبعة كما في قوله تعالى: (الصابين)، و(الصابون) تاركًا بذلك أجود اللغتين.

على أن المواضع التي روى فيها ورش عن نافع التحقيق معدودة، ولو تتبعناها لرأينا أن ثمة أسبابًا، إلى جانب الرواية، حدت به إلى تحقيق الهمز فيها، فقد استثنى ورش من إبدال الهمز المفرد ما كان مشتقًا من لفظ الإيواء وهي سبعة ألفاظ: المأوى، ومأواهم، ومأواه، ومأواكم، وفأووا، وتؤوي، وتؤويه، وهذان اللفظان الأخيران لو ترك فيهما الهمز لاجتمعت واوان، "وهو أثقل نطقًا من تحقيق الهمز "[1] ، ثم حمل عليهما سائر باب الإيواء فحقق الهمز فيه، وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز ما فيهما، ليكون الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة.

وقد نقل صاحب شرح الدرر اللوامع في أصل قراءة الإمام نافع عن الداني قوله في إيجاز البيان: "وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر، أنه لما أجمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله تعالى: (تؤوي) و(تؤويه) وهما من باب الإيواء، من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز، فآثر الهمز فيهما لذلك، طلبًا للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصًا في ذلك، حمل عليه في سائر باب" الإيواء "فحقق الهمز فيه[2] ، وما فعله ورش من حمل سائر ألفاظ الباب على اللفظين المذكورين من غير وجود ما يوجب ذلك، ليس خارجًا عن سنن العربية، فقد ذكر الداني أن ذلك معهود من مذاهب العرب مشهور من استعمالها، ومثاله قولهم" أُكرم "والأصل" أُأَكرم "بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية التي هي في بناء أفعل في الماضي، إلا أنهم حذفوها استثقالا للجمع بين همزتين في كلمة واحدة، ثم حملوا على ذلك سائر المستقبل نحو" : نكرم "و"تكرم "و"يكرم "فحذفوا تلك الهمزة فيه، مع عدم ما أوجب حذفها هنا، ومثله حذفهم فاء الفعل في نحو" : يعد "لوقوعها بين ياء وكسرة،

([1]) النطق بالقرآن: 199/1.

([2]) الدرر اللوامع للشنقيطي: 337/1.

استثقالا لذلك وطلبًا للخفة، وحملهم على ذلك سائر المضارع، مما فيه التاء والنون والهمزة، نحو" : نعد " و"تعد "و"أعد" إتباعًا لما في أوله الياء، وإن كانت التاء والنون والهمزة ليس فيهن من الثقل الموجب لحذف فاء الفعل ما في الياء، كما أنه ليس في الياء والتاء والنون، فيما تقدم، ما في الهمزة من الثقل أيضًا، وذلك ليأتي الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة، وإن اختفت علته، وامتنعت في بعضه .فكذلك ما فعله ورش أيضًا من همز (تؤوي) و (تؤويه) من أجل الاستثقال لاجتماع الواوين، وحمله على ذلك (المأوى) ونظائره مع عدم الاستثقال الموجب للهمز في ذلك مثله سواء ."[1]

وبطلب الخفة علل ابن بري ما وقع في رواية ورش من تحقيق همز الإيواء، فقد جاء في أرجوزته الموسومة بالدرر اللوامع في قراءة نافع قوله:

وحقِّقِ الإيوا لِما تدريهِ ** مِن ثِـَقلِ البدلِ في تؤويهِ[2]

وهو ما عليه الإمام الشاطبي حيث قال:

وتؤوي وتؤويه أخف بهمزه..... [3]

ونقل الإمام المنتوري القيسي في شرحه على الدرر اللوامع نحو ذلك عن الإدفوي في الإبانة، ومكي في الكشف، والمهدوي في الشرح، وابن مهلب في التبيين، وابن الباذش في شرح الحصرية[4] وأما همز (النبي) ففي كتب اللغة أن الأصلَ في هذه الكلمة الهمز، وإن كان أكثر العرب على ترك الهمز فيها، وإنما تركته العرب لكثرة الاستعمال، فقد نقل ابن دريد عن أبي عبيدة قوله: "تركت العرب الهمز في أربعة أشياء: في الخابية، وهي من خبأت، والبرية وهي من برأ الله الخلق، والنبي وهو من النبأ، والذرية وهي من ذرأ الله الخلق[5]".

وفي الصحاح: "تركوا الهمز في هذه الأربعة، إلا أهل مكة فإنهم يهمزونها، ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك"[6].

وقال ابن السكيت في الإصلاح: " قال يونس: هل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي والبرية والذرية والخابية"[7].

---

(1) السابق: 338/1.
(2) السابق: 335/1.
(3) انظر: شرح الشاطبية.
(4) السابق: 337/1-338 .
(5) جمهرة اللغة: 1284/3.
(6) الصحاح: (برأ)
(7) المزهر: 252/2.

ففضلا عن كون الهمز في كلمة (النبي) هو الأصل، فإن هذه الأخبار تقطع بأنه كان ينطق بها مهموزة أهل منطقة برمتها، وهي مكة التي هي جزء من الحجاز التي تخفف الهمز، فنافع إنما أخذ بالأصل في هذه الكلمة ويشفع له أن أهل مكة، كما تفيد الأخبار، كانوا ينطقون بها كذلك، وأن من العرب من كان يجمع النبي على النبئاء، كما جاء في قول عباس بن مرداس:

يا خاتَم النُّبئاءِ إنك مرسلٌ ** بِالْحقِّ، خَير هدي السبيل هداكا[1]

ولننتقل إلى قارئ آخر كان يجنح في قراءته إلى تخفيف الهمز، وهو أبو عمرو بن العلاء، فإن له في الهمز مذهبين : التحقيق والتخفيف، قال الداني" :اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج في القراءة، أو قرأ بالإدغام ، لم يهمز كل همزة ساكنة ، سواء كانت فاء أو عينا أو لاما[2]، وقد أجمع أهل الأداء ممن روى البدل عن أبي عمرو، أنهم استثنوا خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعًا، فهل كان تحقيق الهمز في هذه المواضع موضة العصر كما يزعم أحد علماء اللغة الغربيين وهو (Rabin) ويوافقه الجندي [3] أم لا؟! فإن أبا عمرو إنما اختار إسقاط الهمزة في أحوال معينة في القراءة" إشاعة للانسجام في قراءته " [4] فليست قراءة التخفيف هي الأصل عند أبي عمرو، ولذلك فلا عجب في أن نجد في قراءة أبي عمرو قراءة بالهمز، لا سيما إذا كانت تحقق الغرض المنشود، وهو التخفيف.

ولننظر إلى ما جاء في كتب القراءات من تعليل اختيار أبي عمرو للهمز في هذه المواضع ، حيث صنف العلماء هذه الاستثناءات في خمسة بنود، وبينوا أسبابًا لتحقيق الهمز في هذه المواضع، يؤيدها المنطق اللغوي وتسندها الرواية القرآنية، وهي كما يلي:

1- ما سكونه علامة جزم:

وهو ست كلمات في تسعة عشر موضعًا:

- يشأْ (في عشرة مواضع)، النساء: 133، والأنعام: 39، وإبراهيم: 19، والإسراء: 54، وفاطر: 16، والشورى: 24، 33.
- نشأْ (في ثلاثة مواضع)، الشعراء: 4، وسبأ: 9، ويس: 43.
- تسؤهم (في ثلاثة مواضع) آل عمران:120 ، والتوبة: 50، والمائدة: 101.
- ننسأْها، البقرة: 106.

([1]) انظر: اللسان (نبأ).

([2]) التيسير: 29.

([3]) اللهجات العربية في التراث: 319/1.

([4]) أثر القراءات في الأصوات: 109.

- يهيء لكم، الكهف:: 16.
- أم لم ينبأ، النجم: 36.

واستثنى أبو عمرو المواضع التي سكونها علامة للجزم، لأنه كره ترك الهمزِ فيما سكوُنه علامة للجزم كراهة التباس المعرب بالحركات بالمجزوم، ألا ترى أنه لو قال : (أو ننساها) لالتبس بما يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر أو الذي هو بمعنى الترك، وإذا التبس بذلك صار الفعل كأنه معرب، إذ لو كان مجزومًا لكانت علامة الجزم سقوط الألف، والكلمة على قراءته معناها التأخير، لأن معنى (ننسأها) نؤخرها، وهو مجزوم بالعطف على الشرط، فلما كان ترك الهمز فيما سكونه علامة الجزم في هذه ا لمواضع يؤدي للالتباس، كره ترك الهمز فيها.

على أن ثمة سببًا آخر للهمز في هذه الكلمة، وهو أن حركة الهمزة فيها قد سكنت للجزم، فكره أن يترك الهمز .فيكون إخلالا بالكلمة لئلا يجتمع فيها إعلالان[1] وأيضًا فإن (يشأ) ونظائره إذا كان مجزومًا فإن أبا عمرو كره ترك الهمز فيه لتوالي الاعتلال وكثرته، لأنه قد اعتل بانقلاب عينه، التي هي ياء، ألفًا؛ فإن أصل الكلمة من المشيئة بالياء، ثم اعتل بسقوط هذه الألف لالتقاء الساكنين الذين هما هذه الألف والهمزة المجزومة، واعتل أيضًا بحذف الحركة من الهمزة فاجتمع فيه ثلاثة اعتلالات، فلو خفف الهمزة لصار ذلك إعلالا رابعًا، وكثيرًا ما يستثقلون في الكلام اجتماع إعلالين[2] .

2- ما كان سكونه للبناء:

وذلك في فعل الأمر من مثل الأفعال السابقة، وهو سبع كلمات في أحد عشر موضعًا:
(أنبئْهم) (البقرة: 33)، و(أرجئْه) (في الأعراف: 111، والشعراء: 36)، و(نبئْنا) (في يوسف: 36)، و (في نَبئْ) (الحجر: 51، والقمر: 28، والإسراء: 14)، و(اقرأ)، (في العلق: 1 ، 3)، و(هيئْ لنا) (في الكهف: 10).

3- ما تسهيله أثقل من همزه:

وذلك في موضعين: (ُتؤْوي) (في الأحزاب: 51) ، (تؤْويه) (في المعارج: 13).

وترك الهمز في هاتين الكلمتين أثقل من الهمز، لأنه لو ترك الهمزة الساكنة لأبدلها واوًا لانضمام ما قبلها، فتجتمع واوان، واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز[3].

4- ما يؤدي إلى الالتباس:

---

(1) شرح الهداية: 54/1-55.
(2) السابق: 54/1.
(3) السابق: 55/1

وهو لفظ (رِئيا) (في مريم: 74)، فهو بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، وهو مقصد أبي عمرو، وبلا همز يلتبس برِي الشارب وهو امتلاؤه.

5- ما يخرج بتسهيله من لغة إلى أخرى:

وهو كلمة واحدة في موضعين:

(مؤصدة) (في البلد: 20، والهمزة: 8)، فالقراءة بالهمز من (آصدت)، أي: أطبقت، ولو قرئت بترك الهمز لخرجت إلى لغة أوصدت، وهما لغتان في معنى واحد[1].

أما القراء فيتمسكون بالرواية في مقابل النحاة، ويرون أنَّها الحجة الأولى والأخيرة لهم، وقد أجمع عدد كبير من القراء على قراءة ا لتحقيق .على أن القراء لم يكونوا وحدهم في مقابل فريق النحاة المانعين لالتقاء الهمزتين، بل ساندهم في ذلك نحاة الكوفة، والواقع اللغوي الذي يشهد إلى يومنا هذا بأنهم هم الذين أحرزوا النصر في نهاية المطاف؛ فقراءة تحقيق الهمز هي القراءة الأوسع انتشارًا في أيامنا هذه .

ومما يقوي موقف القراء ما وقع فيه النحاة الذين لم يجوزوا توالي همزتين محققتين من اضطراب في شأن تحقيق الهمزتين، بحيث إنهم لم يجدوا بدًا من رد القراءات التي جاءت به . وقد بدا هذا الاضطراب واضحًا في كتب الاحتجاج . ولا بأس أن نقف فيما يلي على طرف من ذلك:

فالفارسي لم يكن مطردًا في مسألة التقاء الهمزتين وتحقيقهما، ففي (أَأَنْذَرتهم) نجد أنه، خلافًا للبصريين، يميل إلى تجويز تحقيق الهمزتين، ويحتج له بالسماع والقياس معًا، وحجته من القياس أن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع ألْمِثل مع مِثله في سائر حروف الحلق، نحو فه، وفهمت، وكع وكعت، فكذلك حكم الهمزة.

ويقيسهما أيضًا على المواضع التي وقع فيها الجمع بين الهمزتين في كلام العرب، وذلك إذا وقعتا عينين، نحو قولهم (رأآس) بوزن فعال، قال" :ومما يقوي ذلك من استعمالهم له قولهم : رأآس، وسأآل ، وَتذأَّبتِ الريح، ورأَّيت الرجل.

فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غير هذا الموضع" [2]

ولا يكتفي الفارسي بهذا في الاحتجاج لقراءة تحقيق الهمزتين، بل يمضي في القياس، فيقيس الهمزة على سائر حروف المعجم، ذلك أن الهمزة يبدل منها غيرها، نحو يهريق وهِياك[3] ، وُتبدل هي من غيرها كما

([1]) حجة ابن زنجلة: 766.

([2]) الحجة للفارسي: 275/1.

([3]) المزهر: 462/1.

في رأيت رجلاً وهذه حبلأ، فكما جرت مجرى سائر الحروف في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

وأما في تحقيق الهمزتين من كلمة (أَئِمة) فإننا نجد الفارسي يقلب الأمر تمامًا مع أن الخطب واحد، فهو يرى أن تحقيق الهمزتين من (أَئِمة)" ليس بالوجه "[1] . ويعود تارة أخرى ليستند إلى القياس، فقد قاس اجتماع الهمزتين في نحو (أئمة) على اجتماعهما في نحو (آدم)، و (آدر)، و (آخر)، ذلك أن أحدًا لم يقل بالتحقيق فيهما في هذه الأمثلة .

ولم يغب عن الفارسي أن الهمزة الثانية في هذه الأمثلة ساكنة، وفي (أئمة) متحركة، وأنه قد يقال إن المتحركة أقوى من الساكنة، بل إنه أشار إلى هذا الفرق مقررًا أن الهمزة المتحركة هنا ليست بأقوى من الساكنة، لأن الحركة التي فيها لم تكن مانعة من الاعتلال[2].

ونلتقي بالزمخشري في الكشاف فنراه مترددًا في إصدار حكم على تحقيق الهمزتين، حيث يقول في كلامه على لفظ (أئمة): "فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف "[3].

وعبارة الزمخشري تفيد قبوله هذه القراءة، وإن لم يكن في قبوله هذا مستندًا إلى سند القراءة، بل إلى كونها مشهورة، أي دائرة على ألسنة الفصحاء، وإلا فإن الزمخشري لا يبالي برد القراءات، بل إن ذلك ديدنه عرف عنه واستفاض، ولم نمضي بعيدًا وبين أيدينا رده القراءة الأخرى في الكلمة نفسها، وهي قراءة التصريح بالياء (أَيِمة)، و اتِّهام القارئ بها باللحن والتحريف، مع أنه قرأ بها رأس البصريين النحاة، أبو عمرو، وابن كثير، ونافع بخلف عنه . وقد تعقبه أبو حيان من أجل ذلك وأغلظ له القول [4] غير أننا بالرجوع إلى المفصل للزمخشري وجدناه يصرح بأن تحقيق الهمزتين على هذا النحو شاذ، قال " :وقد سمِع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائئ، قال: همزها أبو السمح ورداد ابن عمه . وهو شاذ، وفي القراءة الكوفية أئمة[5].

([1]) الحجة للفارسي: 175/1.

([2]) السابق: 174/1.

([3]) الكشاف للزمخشري: 238/2-239.

([4]) السبعة لابن مجاهد: 312. والبحر المحيط لأبي حيان: 20/5.

([5]) المفصل: 351.

وليت شعري فيم حكم الزمخشري على هذه اللغة بالشذوذ ، وقد أقر بها أكثر العلماء المانعين التقاء الهمزتين محققتين، وهو ابن جني الذي أورد هذا الخبر في معرض رده على من يجمع بين الهمزتين محققتين، فقال: " فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائيء، ورزائيء، ودريئة ودرائيء، ولفيئة ولفائيء، وأنشدوا قوله:

فإنَّك لا تدري مَتى الْموت جائيء ** إليك، ولا ما يحدِثُ اللهُ في غدِ[1]

قيل : أجل، هذا قد جاء، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة " [2].

ويمضي ابن جني ليناقش كلمة (خطائيء) فيرى أن همزة فعائل عرضت عن وجوب، أي أنه لا بد منها، لأن ما كان على وزن فعيلة يجمع على فعائل، كهمزة سفائن ورسائل، ولما كانت لام الكلمة (خطيئة) مهموزة، فقد اجتمعت الهمزتان، همز ة فعائل وهمزة لام الكلمة، فصحح بعض العرب همزة اللام هذه، أي: نطقوا بها محققة غير مسهلة[3].

وفي احتجاج ابن أبي مريم لهذه القراءة يطالعنا قوله" : ويحسن هذه القراءَة أن الهمزَة الأولى غير لازمةٍ للكلمة؛ لأنها همزُة التسوية، وما لا يلزم الكلمة فهو بمنز لةِ ما لا يعتَد به " [4]

ومع أن ابن أبي مريم يقبل هذه القراءة، إلا أن الاضطراب بين في تخريجه إياها؛ فإن العبرة في منع المانعين إنما هي باجتماع الهمزتين في النطق، مما يزيد الثقل في نظرهم، وهذا الأمر واقع سواء أكانت الهمزتان لازمتين أم غير لازمتين . ويدلنا على ذلك قول ابن زنجلة في قراءة من قرأ بهمزة واحدة وياء خالصة: "كأنَّهم كرهوا الجمع بين همزتين في بنية واحدة، ولا اعتبار بكون الأولى زائدة كما لم يكن بها اعتبار في آدم"[5]، وفي إعراب القرآن للنحاس لا نكاد نقف على رأيه في المسألة، فقد ذكر أن النحاة يعدون قراءة تحقيق الهمزتين لحنًا لا يجوز، بيد أنه ساق زعمًا لأبي إسحاق بأنه جائز على بعد.

وإن نظرة فيما سوغ به أبو إسحاق هذا جواز اجتماع الهمزتين، لتدلُّ على مدى ما تورط فيه، وقد كان له في السكوت مندوحة، قال: "لأنه قد وقع في الكلمة علتان، الإدغام والتضعيف، فلما ألقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك" [6].

([1]) سبق الاستدلال به.

([2]) الخصائص: 6/2.

([3]) السابق: 6-7.

([4]) الموضح: 242/1.

([5]) حجة القراءات لابن خالوية: 315.

([6]) إعراب القرآن للنحاس: 205/2.

وأحسب أنه واضح ما في هذا التخريج من تكلف لا مسوغ له، إلا تشبثه بقاعدة منع تحقيق الهمزتين المتتاليتين، وكان يغنيه عن ذلك لو ذكر أن من حقق الهمزتين أخرجهما على الأصل كما يقرر العكبري [1] .

والإعلال والتضعيف اللذان أشار إليهما، يفهمان بالرجوع إلى أصل الكلمة (أئمة) فإنَّها جمع إمام، والأصل فيها (أَأْمِمة) كمثال وأمثلة ثم أُدغمتِ الميم في الميم، وُقلبت الحركة على الهمزة، فاجتمعت همزتان[2].

(1) التبيان للأنباري: 637/2.

(2) في اللهجات العربية للسامرائي: 52.

المبحث الثاني:

استعمالات الهمزة في الدرس النحوي والدلالي

الهمزة من الحروف البسيطة لفظاً المركبة معنىً، فهي من ناحية البنية الصرفية مفردة ، أي: بسيطة لأنها مكونة من وحدة صرفية واحدة، وهي كذلك من الناحية المعجمية، ولكنها من ناحية المعنى والدلالة مركبة؛ إذ تدل على أكثر من معنى، وتؤدي أكثر من وظيفة في الكلام، وهي الأصل في باب الاستفهام، والاستفهام بها بسيط، والاستفهام بغيرها مركب[1].

قال ابن القيم: " الهمزة أم الباب [يقصد باب الاستفهام] والسؤال بها استفهام بسيط، مطلق غير مقيد بوقت ولا حال، والسؤال بغيرها استفهام مركب، مقيد إما بوقت: كمتى، أو بمكان: كأين، وإما بحال نحو: كيف، وإما بنسبة نحو: هل زيد عندك"[2].

ونظرا لأنها أصل أدوات الاستفهام فقد خصها ابن هشام بمجموعة من الأحكام منها[3]:

1- جواز حذفها:

كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً ** بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟[4].

أراد: أَبِسَبْعٍ؟[5] .

وذكر ابن جني مواضع حذف الهمزة فقال: "من ذلك قولنا: الله، وأصله من أحد قولي سيبويه: إلاه، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وصارت الألف واللام عوضاً منها، ومن ذلك قولنا: ناس، وأصله أناس، فحذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس، يدل على ذلك قولهم: الْأناس؛ ومن ذلك قولنا خذْ، وكلْ، ومرْ، وأصله أُأْخذ، أُأْكل، وأُأْمر، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فاستغنيَ عن همزة الوصل في الابتداء لزوال الهمزة الساكنة، وربما خرج بعض ذلك على أصله....، ويقولون: يا بَا فلان، يريدون أبا فلان، فيحذفون الهمزة، قال أبو الأسود:

يبا المغيرة رب أمرٍ معطل *** فرجته بالنُكر منّي والدها[1]

([1]) انظر: البساطة والتركيب في النحو العربي، للدكتور إبراهيم محمد خفاجة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، 2006م.

([2]) بدائع الفوائد لابن القيم ج 203/1، وانظر: مغني اللبيب لابن هشام ج 21/1-23، والمقتضب للمبرد ج 72/2 ، ج 307/3.

([3]) انظر: مغني اللبيب لابن هشام: ج 21/1-23.

([4]) ديوانه ص: (258)، والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام في اللفظ وتقديرها في المعنى، والتقدير أبسبع رميت الجمر أم بثماني؟. وانظر فيه: كتاب سيبويه 50/1، خزانة الأدب للبغدادي 447/4، شرح المفصل لابن يعيش 154/8، وهمع الهوامع للسيوطي 132/2، والدرر اللوامع للشنقيطي 175/2.

([5]) مغني اللبيب لابن هشام: ج 21/1-23.

وحذفوها أيضاً من مضارع رأيت، فقالوا: يرى، وترى، ونرى، فألزموها التخفيف البتة، وربما أخرجوها على أهلها عند الضرورة.

قال سراقة البارقي:

أرى عيني ما لم ترأياه *** كلانا عالم بالترهات[2]

وحكى أبو زيد: سؤته سِوايةً، وأصلها سَوائية،فعالية ككَراهية، ورفاهية، ثم حذفوا الهمزة، قال أبو الحسن في أشياء: أصلها من أَشْيِيَاء، كأصدقاء، فحذفت الهمزة التي هي لام تخفيفاً وأخذ الفراء بهذا، فقال في قول الحارث:

[أم جنايا بني عتيق؟ فمن يغ *** در] فإنا من قيلهم لبُرَاء[3]

قال أراد براءُ، كظرفاء، وشركاء؛ ثم حذف الهمزة التي هي لام الكلمة تخفيفا. ولهذا نظائر"[4].

2-أنها ترد لطلب التصور:

نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ ولطلب التصديق نحو: أزيد قائم؟.

3-أنها تدخل على الإثبات: نحو: أزيد عندك؟، وتدخل على النفي نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1]، ومنه قول الشاعر:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ ** إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي[5].

4-وجوب تصدرها:

كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا...﴾ [محمد: 10]، وقوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آَمَنْتُمْ بِهِ...﴾ [يونس:51].

5- جواز زيادتها:

وقد ذكر ابن جني مواضع زيادتها فقال: "موضع زيادة الهمزة أن تقع أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو قولك: أحمر، وأصفر، وأخلق، وأبلق، فالهمزة زائدة، ومثاله أَفْعَلُ،

---

(1) أراد: يا أبا المغيرة.

(2) سبق الاستدلال به.

(3)الأصل : برءاء.

(4) مختصر التصريف الملوكي، ص: 9.

(5) قائله قيس بن الملوح، انظر فيه: ديوانه ص: (178)، الدرر اللوامع 229/2، وخزانة الأدب 65/4، شرح شواهد المغني للسيوطي 213-2/1، همع الهوامع 147/1.

والشاهد فيه دخول همزة الاستفهام على لا النافية، وزوال معنى الاستفهام منها وتركبها مع لا النافية، وحدوث معنى جديد وهو إفادة العرض أو التحضيض.

وكذلك: إجْفِيلٌ وإخريط، فالهمزة زائدة، ومثاله: إفْعِيل، لأن الياء زائدة لما قدمنا، وبعد الهمزة كذلك ثلاثة أصول، فهي، إذاً زائدة؛ فإن كان بعدها أربعة أصول فالهمزة أصل، والكلمة بها خماسية، وذلك نحو إصطبل، الهمزة أصل ومثال الكلمة: فِعلَلٌ، ونظيرها: جِرْدَل. فإن كانت الهمزة وسطاً لم تزد إلا بثبت ، وذلك نحو: زئبر ضئبل، وجؤدر، وبرأل الديك أي نفش عرفه، الهمزة في هذا كله أصل، لأنها حشو، وقد زيدت حشوا، وذلك قليل، قالوا: شَمْأَلٌ وشأمل ، ومثالهما: فعأل وفأعل، فالهمزة زائدة شَمَلَتِ الريحُ ، والهمزة أيضا في جرائض زائدة، ومثاله فُعائِل لأنه من الشيء المحطوط، وهو الصغير، قالوا: النِّئتَدِلان، فهمزته زائدة، لقولهم في معناه: النيْدُلان وهو الكابوس، ويقال له أيضاً: الجائوم، وقد اطَّردت زيادة الهمزة آخر التأنيث، نحو: حمراء وصفراء ، وأصدقاء، وأنبياء، وعُشَراء، ونُفساء"[1].

6- جواز إبدالها:

فقد ذكر ابن جني أن الهمزة قد أبدلت من الألف للتأنيث ، في نحو: حمراء، وصحراء، وأصدقاء، وعُشَراء. فالهمزة في ذلك ونحوه بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى، وسَكرى.وأبدلت الهمزة أيضاً من الواو إذا انضمت ضمًّا لازما نحو قولك في وجوه: أُجوه، وفي وُعد: أُعِدَ، وفي أثوُب: أثؤُب، وفي سوق: سؤْق. قال الراجز:

لكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا *** حتى اكْتَسَى الرأْسُ قِناعاً أَشْيَبا [2]

وتبدل من الواو والياء أيضاً إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وذلك نحو: كِساء، ورداء، و أصلهما كِساو، ورداو، فانقلبتا همزتين. وأشباه ذلك كثير. وأبدلت الهمزة أيضاً من الهاء، قالوا: أأل، وأصله: أهل، فأبدلت الهاء همزة فصارت: أال، ثم أبدلوها ألفاً فقالوا: آل. وتقول في تحقير أال: أُهَيْل على مذهب الجماعة، وأوَيل في قول يونس[3].

كما أبدلت الهمزة هاء؛ تقول العرب: أَرَقْتُ، وهَرقت، وفي أنرت الثوب: هَنرتُه، وفي أرحت الدابة هَرحها، وفي إياك: هِيَّاك.قال الشاعر:

فهيّاك والأمر الذي إن توسعت ***موارده ضاقت عليك مصادره [4]

من الواو في قول امرئ القيس:

([1]) انظر: مختصر التصريف الملوكي، ص: 4.

([2]) انظر: المخصص، لابن سيده: 294/3، واللسان، مادة (ثوب). وقائله معروف بن عبد الرحمن.

([3]) انظر: مختصر التصريف الملوكي، ص: 5.

([4]) انظر: شرح الشافية: 223/3، واللسان، مادة (أيا). وقائله: طفيل الغنوي. والبيت له روايات مختلفة.

وقد رابني قولها: يا هنا *** هـ، ويحك! ألحقت شراً بشر[1]

وهي فَعَال من هَنوك، وأصلها هناوٌ، فأبدلت الهاء من الواو، وهذا هو الصحيح، لا ما رآه أبو زيد، وأبو الحسن الأخفش. وتبدل الهاء أيضاً من الياء في ذه بمعنى ذي، ومنها في هُنَيهَة، تحقير هَنة، وكانت هُنَيَّة، والأصل الأول هُنَيْوَة، لأنها من هَنوات. قال الشاعر:

أرى ابن بَدار قد جفاني وملني *** على هنَوَت شأنها متتابع[2]

وتبدل من الألف، تقول في هُنا: هنَة. قال:

قد وردت من أمكنة *** من هنَ ُا من هُنَة[3]

والهمزة إذا كانت مفردة، أي: بسيطة غير مركبة مع غيرها فإنها تدل على معان كثيرة منها الاستفهام، وهو الأصل فيها، وتخرج عن معنى الاستفهام وتفيد النداء، والتسوية، والإنكار، والتوبيخ، والتقرير، والتهكم، والأمر، والتعجب، والاستبطاء.

– فالاستفهام:

كما في قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ...﴾ [المائدة: 116].

–والنداء:

كما في قول امرئ القيس:

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّل ** وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي[4].

–والتسوية:

كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تَنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُون﴾ [البقرة: 6]. ، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آَمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾ [فصلت:40].

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ ** سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا؟[1].

([1]) انظر: ديوان، ومختصر التصريف الملوكي، ص: 4، ومعجم أساس البلاغة للزمخشري مادة (هـ و ن).

([2]) انظر: مختصر التصريف الملوكي ، ص: 5.

([3]) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

([4]) ديوانه ص: (32) تحقيق حنا الفاخوري، والشاهد فيه: استعمال الهمزة حرف نداء.

وانظر فيه: أمالي ابن الشجري 82/2، الجنى الداني للمرادي (35)، خزانة الأدب 234/11، الدرر 147/1، شرح أبيات المغني للبغدادي 13/1، شرح شواهد المغني 20/1،شرح أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري 29/1،همع الهوامع 172/1.

أراد: أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا أَمْ غَيٌّ؟.

- والإنكار الإبطالي:

وهو الذي يفيد أن ما بعده غير واقع، نحو ما جاء في قوله تعالى: [أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ المَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا] {الإسراء:40}، وقوله تعالى: [فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البَنَاتُ وَلَهُمُ البَنُونَ] {الصَّفات:149} ، وقوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ] {الحجرات:12} .

- والإنكار التوبيخي:

كما جاء في قوله تعالى: [قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ] {الصَّفات:95} ، وقوله تعالى: [أَئِفْكًا آَلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ] {الصَّفات:86}، وقوله تعالى: [وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا] {النساء:20}.

- والتقرير: كما جاء في قوله تعالى: [قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآَلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ] {الأنبياء:62} ، وقوله تعالى: [مَا نَنْسَخْ مِنْ آَيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] {البقرة:106} .

- والتهكم:

كما في قوله تعالى: [قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آَبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِيدُ] {هود:87}.

- والأمر:

كما في قوله تعالى: [فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ البَلَاغُ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالعِبَادِ] {آل عمران:20} ، أراد: أسلموا.

- والتعجب:

كما في قوله تعالى: [أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا] {الفرقان:45}.

([1]) ديوان الهذليين ج 71/1، انظر فيه : شرح أشعار الهذليين للسكري 43/1، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (166)، الدرر اللوامع للشنقيطي 172/2، خزانة الأدب للبغدادي 267/11، همع الهوامع للسيوطي 132/2.

-والاستبطاء:

كما في قوله تعالى: [**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**] {الحديد:16}.

أما فيما يختص بكتابة الهمزة ورسمها الإملائي فقد أفاض العديد من الباحثين في هذا الأمر، وما قدموه فيه الكفاية، ومن ثم لا نجد داعيا لإعادة كتابة ما سجل بهذا الخصوص في هذا الموضع.

نتائج البحث:

لقد حاولت خلال هذا البحث الغوص في بطون التراث اللغوي للكشف عن استعمالات الهمزة والصور التي جاءت عليها فيه، وتقديم صورة واضحة لتلك الاستعمالات والصور، وقد خلص البحث إلى العديد من النتائج المهمة والتي يمكن سرد بعضها على النحو التالي:

أولا: حظيت الهمزة من البحث والدراسة ما لم تحظ به غيرها من حروف العربية، وذلك لما اتسمت به من خصائص في الاستعمال اللغوي واللهجات العربية.

ثانيا: قد اختلفت مذاهب العرب في النطق بهذا الحرف، فتراوحت بين التحقيق، والتسهيل، وكان لكل منهم طريقته في استعمال هذا الحرف، مفردا كان أو مركبا مع غيره.

ثالثا: تسهيل الهمزة كان متسقا مع طبيعة العرب ورغبتهم في التخفيف، وبه ورد الاستعمال القرآني.

رابعا: تسهيل الهمزة بالإبدال أو الحذف كان إحدى مظاهر التخفيف التي جنح إليها الاستعمال اللغوي عند عامة العرب.

خامسا: بعض العرب قد خالفت مذهبها في التحقيق والتسهيل، فحققت ما حقه التسهيل، وسهلت ما حقه التحقيق، وبناء على ذلك اختلف القراء والنحويون في تفسير تلك المذاهب، وإن كان الجميع قد ورد الاستعمال اللغوي به.

سادسا: يمكن من خلال التتبع التاريخي للصيغ اللغوية التي وردت في احتجاج كلا الفريقين من دراسة التطور التاريخي والدلالي لكثير من مفردات اللغة.

سابعا: اختصاص الهمزة بتلك الأحكام التي ذكرت في الاستعمال اللغوي بجميع مستوياته، الصوتي، و الصرفي، والنحوي، والدلالي، و الرسم الإملائي يجعلها جديرة بالبحث والدراسة وأن تفرد لها بحوث ومؤلفات خاصة.

وفي الختام أرجو من الله تعالى أن يكون فيما قدمت في هذا العمل النفع والفائدة، وأن يتجاوز عما وقع فيه من خلل أو زلل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم،،،.

مصادر البحث:

- القرآن الكريم.

أولا: الكتب المطبوعة:

- الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب الأنصاري ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى 1979م.

-إبدال الحروف في اللهجات العربية، سلمان بن سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1995 م.

-أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1987

-إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد1977 .

-البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2002 م.

-التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، دار الجيل، بيروت. 1976.

- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، محب الدين أبو البقاء بن الحسين العكبري، تحقيق: الدكتور: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

-التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض 1994م.

- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة 1974م.

-التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: غازي قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

-التيسير، أبو عمر الداني، تحقيق أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت 1996 .

-الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت 1993 .

-الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت1971 .

- حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، دمشق1979 .

-الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي، دار المأمون ، للتراث، دمشق- بيروت 1987 .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.

- الرعاية، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان 1984 .

- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا 1413هـ - 1993م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، طبعة الدكن بالهند 1359هـ.

- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرَّاج، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، العراق 1973م.

- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية، القاهرة 1927-1973م.

- الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن محمد الدين بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة 1380هـ - 1961م.

- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دارة العلوم والثقافة بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، طبعة دار النفائس بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة 1406هـ - 1986م.

- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية 1391هـ - 1972م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة الأستاذ: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ - 1980م.

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، طبعة وزارة الثقافة، القاهرة، مصر، 1387هـ - 1967م.
- التطور النحوي للغة العربية، لبراجشتراسر، مطبعة السماح، القاهرة، مصر 1929م.
- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفي الحلبي، القاهرة، مصر 1357هـ - 1938م.
- توجيه بعض التراكيب النحوية المشكلة الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الله الحسيني هلال، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
- التوطئة، أبو علي الشلوبين، تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، مصر.
- الجمل، الزجاجي، تحقيق : توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، الطبعة الخامسة 1417هـ - 1992م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، المطبعة الصليبية 1387هـ - 1973م.
- حاشية الجرجاني على الكشاف، علي بن محمد بن علي الجرجاني، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت لبنان، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، و بشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الخامسة، 1410هـ - 1990م.
- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1418هـ - 1997م.
- الحدود، الفاكهي، طبعة باريس، فرنسا 1849م.
47- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم، دار الطليعة، بيروت، لبنان 1980م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للإمام عبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ الدكتور: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1387هـ - 1967م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1376هـ.
- دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية 1406هـ - 1986م.

- دراسات في الأصوات، كمال بشر، القاهرة، د. ت.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

- الدرر اللوامع، للعلامة الشنقيطي، طبعة كردستان، الجمالية 1328هـ.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر 1958م.

- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب المصرية 1369هـ.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، ل أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا 1395هـ - 1975م.

- السبعة، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر 1374هـ - 1954م. وطبعة أخرى بتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق1993 .

-شرح أبيات سيبويه يوسف بن المرزبان السيرافي تحقيق :محمد الريح هاشم ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1996 .

- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.

- شرح ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر 1366هـ.

- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة 1325هـ.

- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بدون تاريخ.

-شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع أبوعبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق : الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى 2001 .

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق : محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة - مصر.

77- شرح شذور الذهب، للإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1409هـ - 1988م.

- شرح شواهد المغني، ل جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمود بن التلاميد الشنقيطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، طبعة لجنة التراث العربي، دمشق، سوريا.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ - 1977م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر 1383هـ - 1963م.

- شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، طبعة أولنغشدر 1310هـ.

- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، تحقيق الأستاذ: محمد منير، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر 1928م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت .الطبعة الأولى1990 .

- شرح المقدمة النحوية، ابن بابشاذ، تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف، طبعة الجهاز المركزي للكتب الجامعية، القاهرة ، مصر 1978م.

-شرح الهداية، المهدوي، تحقيق ودراسة : حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1995.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، أحمد ابن فارس، المطبعة السلفية بالقاهرة، مصر 1910م.

-الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى1999

-علم اللغة، محمود السعران، مصر1962 .

- فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، مصر 1973م.

- الفلسفة اللغوية، جورجي زيدان، تعليق: مراد كامل، مطبعة الهلال، القاهرة، مصر 1969م.

- الفيروزج شرح الأنموذج، محمد عسكر، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1289هـ.

– في خصائص الأدوات وسماتها من حيث المبنى والمعنى، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

– في صوتيات العربية، محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان 1979 .

– في اللهجات العربية القديمة، إبراهيم السامرائي، دار الحداثة، بيروت .الطبعة الأولى1994 .

– الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982م.

–الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة 1993 .

– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري، دار المعرفة ، بيروت، لبنان. وطبعة أخرى بتحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1997 .

– كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، التهانوي، طبعة كلكتا – الهند 1862م.

– كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، علي بن الحسن الباقولي، دراسة وتحقيق: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى 2001 .

–لغة تميم: دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1405هـ – 1985م.

–اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، القاهرة 1965 .

– اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنيةً، صالحة رائد غنيم آل غنيم، معهد البحوث العلمية، بيروت الطبعة الأولى.

– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1972، 1980م.

– اللمع، ابن جني، تحقيق الدكتور: حسين شرف، القاهرة، بدون تاريخ .

– المحتسب في القراءات الشاذة وعللها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1415هـ – 199م.

– مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره ج . برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، بدون تاريخ.

– مختصر التصريف الملوكي، ابن جني، المطابع الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.

– المزهر في علوم اللغة وآدابها، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ومحمد جاد المولى، المكتبة العصرية بيروت لبنان 1412هـ – 1992م.

–المفصل، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن عبد الحميد هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، محمد بن عليان المرزوقي، مطبوع بهامش الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- معاني الحروف، الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العلم العربي، القاهرة، مصر.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، الكويت 1400هـ - 1979م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن معاذ الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، والدكتور: يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1400هـ - 1980م.-

- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري ، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، طبعة المحققين، الطبعة الأولى 1991

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ل جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

- معجم تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت 1386هـ - 1966م.

- معجم جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت - لبنان.

- معجم مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، ترتيب: محمود خاطر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

- معجم الصحاح في اللغة والعلوم، الجوهري، إعداد: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، دار الحضارة العربية ، بيروت، لبنان 1974م.

- معجم القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ، ومحمد البقاعي، دار الفكر بيروت، لبنان، 1415هـ - 1995م.

- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.

- معجم المصباح المنير، للفيومي، القاهرة 1906م.

- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية 1366هـ.

- معجم لسان العرب، ابن منظور، إعداد: يوسف خياط، ونديم مرعشلي، بيروت — لبنان.

- المعجم الوجيز، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة 1413هـ - 1992م.

- المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة مصر 1380هـ - 1960م.

– مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

– المقتصد شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية 1402هـ – 1982م.

– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، مصر1415هـ – 1994م.

– المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الحبوري، مكتبة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1391هـ – 1971م.

– منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان 1395هـ – 1975م.

– نتائج الفكر، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1412هـ – 1992م.

–النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

–النطق بالقرآن العظيم، ضياء الدين الجماس، مركز نور الشام للكتاب، دمشق1993 .

– همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1327هـ – 1907م.

–الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية 1982 .

ثانيا: الرسائل العلمية والدوريات:

–البساطة والتركيب في النحو العربي، لإبراهيم محمد خفاجة، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، 2006م.

– سيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء 34 ، نوفمبر 1974.

– الهمزة بين القراء والنحاة: أكرم حمدان، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة المجلد الثالث عشر العدد الثاني ص: (51-23)، يونيو 2005م.